

Distr.: General  
23 July 2012  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ١٢٨ من جدول الأعمال المؤقت

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة

وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

## التقرير المرحلي الثاني لمجلس مراجعي الحسابات بشأن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة رسالة مؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ موجهة من رئيس مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة يحيل فيها التقرير المرحلي الثاني لمجلس مراجعي الحسابات بشأن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

\* A/67/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

300812 240812 12-43448 (A)



## المحتويات

الصفحة	
٤	كتاب الإحالة .....
٥	التقرير المرحلي الثاني لمجلس مراجعي الحسابات بشأن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
٥	موجز .....
١٥	أولا - معلومات أساسية .....
١٦	ثانيا - الولاية والنطاق والمنهجية .....
١٧	ثالثا - إدارة الفوائد المستمدة من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام .....
١٧	ألف - متابعة توصيات المجلس السابقة .....
١٧	باء - تحقيق الفوائد .....
٢٢	جيم - إدارة التغيير .....
٢٥	دال - الموازنة بين ممارسات الأعمال وتوحيدها .....
٢٦	هاء - الحسابات السنوية والإبلاغ السنوي .....
٢٧	رابعا - النتائج والتوصيات المتعلقة بالأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام التابعة لها .....
٢٧	ألف - متابعة توصيات المجلس السابقة .....
٢٩	باء - التقدم استرشاداً بمعالم الطريق .....
٣٩	جيم - الحوكمة .....
٤٣	خامسا - الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بصناديق الأمم المتحدة وبرامجها .....
٤٣	ألف - موجز عام .....
٤٦	باء - الحوكمة وترتيبات التطبيق .....
٥٢	جيم - التقدم صوب التطبيق في الكيانات الأخرى الداخلة ضمن اختصاص المجلس .....
٥٨	سادسا - شكر وتقدير .....

## المرفقات

- الأول - التواريخ المستهدفة لتطبيق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام . ٥٩
- الثاني - تحليل حالة تنفيذ توصية المجلس الواردة في تقريره المرحلي الأول بشأن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام . . . . . ٦١
- الثالث - التقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام التابعة لها . . . . . ٦٥
- الرابع - السياسات المحاسبية الرئيسية المتماشية مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الموضوعة للأمم المتحدة التي اقتضت حسمها مع المجلس . . . . . ٦٨
- الخامس - المسقط من الإنفاق لأجل اعتماد المعايير المحاسبية الدولية في الأمم المتحدة . . . . . ٧١

كتاب الإحالة

[٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

سيدي،

أتشرف بأن أحيل إليكم التقرير المرحلي الثاني لمجلس مراجعي الحسابات بشأن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

(توقيع) ليو جياي

المراجع العام لحسابات الصين

رئيس مجلس مراجعي الحسابات

رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك

## التقرير المرحلي الثاني لمجلس مراجعي الحسابات بشأن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

موجز

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أوصت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بأن تتخلى منظومة الأمم المتحدة عن المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، المعدة داخلياً، وأن تعتمد عوضاً عنها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ("المعايير المحاسبية الدولية") لعرض البيانات المالية للمنظمات. وهذه المعايير المحاسبية الدولية كُتبت خصيصاً للقطاع العام.

والمحاسبة على أساس الاستحقاق تستلزم من المنظمات أن تسجل التكاليف في القيود عند تكبدها وأن تسجل الإيرادات عند اكتسابها. وهي تقتضي أيضاً أن تقدم المنظمات كشف حساب عن قيمة جميع أصولها والتزاماتها. وهذه المعلومات المحسنة ستعمق رؤية الدول الأعضاء لأداء الكيانات ووضعها المالي، وستزود الإدارة بمعلومات أفضل للحفاظ على الرقابة ولتوجيه عملية صنع القرار على نحو فعال من حيث التكاليف ولتأمين الاستدامة المالية في الأجل الطويل. ولكن هذه الفوائد تحتاج إلى إدارة نشطة إذا أريد تحقيقها بنجاح.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن يعد المجلس تقريراً سنوياً عن التقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (A/65/782، الفقرة ١٩). وقد قُدم التقرير المرحلي الأول من المجلس إلى الجمعية العامة عام ٢٠١١ (A/66/151). وهذا التقرير يتناول بالبحث ما أحرزته الأمم المتحدة وما يتبعها من عمليات حفظ السلام فضلاً عن سبعة وصناديق وبرامج من تقدم إضافي في هذا الصدد. ويوفر الجدول المدرج في نهاية هذا الموجز لمحة عامة عن النتائج التي خلص إليها المجلس على نطاق الكيانات كافة.

### الاستنتاج العام الذي خلص إليه المجلس

تشكل الفوائد المسقطه جزءاً هاماً من دراسة لجدوى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. والمحك النهائي لقياس النجاح هو تقديم الفوائد المستهدفة من تطبيق تلك المعايير وليس تقديم آراء معدلة بشأن البيانات المالية.

وفي تقرير المجلس السابق، شدد المجلس بصفة عامة على ضرورة وضع كافة الكيانات خططاً واضحة لتحقيق الفوائد وأوصى بذلك. وشهد المجلس تقدماً محدوداً في هذا المجال، وهذا يعزى أساساً إلى شدة التركيز على الإنجاز الفني والعملي. وبينما يعد هذا أمراً مفهوماً، يساور المجلس القلق لأن خشية تجاهل تقدم الفوائد، وهو يلاحظ أن عدم القيام على نحو فعال لإدارة عملية تحقيق الفوائد إلى جانب الإنجاز الفني عامل مشترك في المشاريع الفاشلة.

### الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام التابعة لها

إن الأمم المتحدة منظومة مركبة تشمل مقرأً ضخماً في نيويورك (مؤلفاً من إدارات ومكاتب عديدة)، فضلاً عن كيانات (كثير منها له هيكله ونظمه الإدارية الذاتية)، ومكاتب خارج المقر، وعمليات لحفظ السلام ومشاريع في شتى أنحاء العالم. وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في مؤسسة متنوعة متجزئة كهذه أمر شديد التعقيد يتطلب عملية تحويل للأعمال. وهو يستلزم قيادة قوية وإدارة مشاريع فعالة والتزاماً من قبل المنظومة بأسرها. ويلاحظ المجلس أن الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية قد أحرز تقدماً مشهوداً في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ وأنه ظل يعمل في تعاون وثيق ببناء مع المجلس لتحقيق شبه اكتمال لإطار السياسة المحاسبية للمعايير المحاسبية الدولية. والأمم المتحدة الآن في وضع يسمح لها ببدء تحويل هذا الإطار إلى دليل تطبيق عملي يسترشد به الموظفون.

وثمة قرار رئيسي اتُخذ في مطلع ٢٠١٢، على ضوء حالات التأخير التي عانى منها تنفيذ مشروع نظام تخطيط موارد المؤسسة (أوموجا)، هو استعمال نظام المعلومات الإدارية المتكامل ("النظام المتكامل") كأداة انتقالية لإنتاج البيانات المالية باستخدام المعايير المحاسبية الدولية، بالاعتماد على أوموجا في حالة واحدة هي حالة توافره ومتى أكد الاختبار جاهزيته. ورغم تحقيق قدر طيب من التقدم، يرى المجلس أن النجاح في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في عمليات حفظ السلام بحلول تموز/يوليه ٢٠١٣ وفي الأمم المتحدة بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ يظل محفوفاً بمخاطر أشد بسبب العوامل التالية:

- بينما أبلغت الإدارة المجلس بأن للنظام المتكامل قدرات قوية بالمقارنة بنظام ساب (نظم وتطبيقات ومنتجات تجهيز البيانات) في مجالات عديدة ويمكن تعديله لكي يقدم استحقاقات دقيقة قابلة للمراجعة وتستند إلى البيانات المحاسبية، يلاحظ المجلس أن الحل الانتقالي المتعلق بالنظام المتكامل لن يتسنى تقييمه واختباره بالكامل حتى نهاية ٢٠١٢؛

- الافتقار إلى الوقت وصعوبة جمع بيانات محاسبية حسنة التوقيت ودقيقة وكاملة وموثوقة ومتماشية مع المعايير المحاسبية الدولية من أماكن متناثرة حول العالم، لا سيما فيما يختص بسجلات الأصول والجرد؛
- استمرار الاحتياج، المتسم بمخاطر كامنة، إلى التجميع اليدوي لكميات متزايدة من الاستحقاقات المتزايدة التعقيد المستندة إلى البيانات المحاسبية (ازدياد مخاطر الخطأ)؛
- القيود المتعلقة بالموارد فيما يختص بالمكاتب والمنظمات الموجودة خارج المقر.

كما يلاحظ المجلس محدودية الوقت المتبقي لتدريب الموظفين على المتطلبات الجديدة للمعايير المحاسبية الدولية ولإعداد إرشادات شاملة لأجلهم بشأن طريقة تطبيق إطار السياسة المحاسبية المتفق عليه، في الواقع العملي. وما لم تتحقق خاصية الإبلاغ التي يتوقع أن يجلبها أوموجا سيتأخر كثير من أهم فوائد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

إلا أن المجلس يشجع الأمم المتحدة، كما ذكر سابقاً، على مواصلة الحفاظ على مواعيد التطبيق المستهدفة حالياً، لأن أي إرجاء آخر سيؤدي إلى زيادة التكلفة والإضرار بالسمعة دون زيادة التيقن من النجاح. والالتزام بمراعاة المواعيد المستهدفة حالياً سيحفظ زخم المشروع وسيسمح بتمكّن الموظفين من الإلمام بالبيانات والعمليات الجديدة. والمجلس يسلم أيضاً بأن الأمم المتحدة قد تبنت عمليات لمعالجة المخاطر المرتبطة باستراتيجية التطبيق المنقحة معالجة فعالة، وسيواصل العمل مع الإدارة لاستعراض واعتماد خططها عند ظهورها إلى الوجود.

### الصناديق والبرامج

فيما يختص بالصناديق والبرامج التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، يخلص المجلس إلى تحقق قدر طيب من التقدم. وبينما لا يزال هناك مستوى من المخاطر، يرى المجلس أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة تسير جميعها الآن على الطريق لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في ٢٠١٢ ولإنتاج أول بيانها المالية المتماشية مع المعايير المحاسبية الدولية في مطلع ٢٠١٣. ويلاحظ المجلس أن اشتراك الإدارة العليا ودعمها وتطبيقها لنظم تخطيط موارد المؤسسة الوافية بالغرض وتحضير البيانات المحاسبية الدقيقة الأساسية الحسنة التوقيت تمثل الجوانب

الهامة الثلاثة التي ساعدت على إحراز هذه الكيانات قدراً طيباً من التقدم. إلا أنه كانت هناك وقت إعداد هذا التقرير طائفة من المسائل المتعين معالجتها من قبيل إكمال ممارسات جمع البيانات وتنقيتها؛ ولكن المجلس يلاحظ أن الجهات الإدارية في كل إدارة من الإدارات تدرك القضايا العالقة وتعالجها بنشاط.

ويرى المجلس أن التحديات المعينة التي تواجه هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) فيما يختص بإنشاء نظامها الأساسي وعملياتها الأساسية في السنة الأولى الكاملة من سنوات تحقيقها تعني أن النجاح في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية محفوف بمخاطر عالية. إلا أن المجلس يرى أن من الممكن تطبيق استراتيجية تحول وأن تطبق المعايير المحاسبية الدولية بنجاح رغم ذلك، وهذا يحد من القضايا الباقية ومعالجتها بخطط معينة وعمل إداري قوي.

#### استنتاجات رئيسية بشأن الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام التابعة لها

حقق فريق الأمم المتحدة المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية قدراً مشهوداً من التقدم في عام ٢٠١١، ولاحظ المجلس على وجه التحديد قرب اكتمال إطار السياسة المحاسبية الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية. وقد عملت الإدارة مع المجلس بصورة إيجابية لتكفل للسياسات المحاسبية المقترحة أن تتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية وتسمح بتحسين تدريجي في تنفيذ الإبلاغ.

ونظراً لأن أوموجا لن يتجسد بالكامل في الوقت المحدد لمراعاة المواعيد المستهدفة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية فيما يختص بالأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام، قررت الأمم المتحدة أن تستخدم نظامها المحاسبي القائم، أي نظام المعلومات الإداري المتكامل، بالاقتران بالنظم القديمة الأخرى والحلول البدوية لإنتاج بيانات مالية متماشية مع المعايير المحاسبية الدولية لأجل السنة الأولى. واستناداً إلى آخر المعلومات المقدمة من إدارة المنظمة، فمن المتوقع أن يجسد نظام أوموجا بالكامل في عمليات حفظ السلام بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بحيث يتيح استعماله جزئياً في السنة الأولى من التطبيق، هذا إذا ثبتت جاهزيته. وفيما يختص بالأمم المتحدة، فإن تبني المعايير المحاسبية الدولية في السنة الأولى سيعتمد بشدة على النظام المتكامل. وهذه تطورات حديثة العهد نسبياً، لأن المخاطر الكامنة في هذا النهج سوف تدرس في تقرير المجلس المرحلي المقبل.

وفي هذا الصدد، يشير المجلس إلى ما يلي:

- اقتضى التغيير في الاستراتيجية خطة تطبيق منقحة تحدد الطريقة التي يفضلها ينتج النظام المتكامل، وما يتصل به من نظم، بيانات محاسبية موثوقة كاملة دقيقة قابلة للمراجعة دعماً للبيانات المالية المستندة المتماشية مع المعايير المحاسبية الدولية. وقد أنتجت خطة التطبيق المنقحة في نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٢؛
  - لم يتحدد بالكامل نطاق التغييرات اللازمة للنظام المتكامل كي ينجز المعاملات المتعين إعدادها على أساس الاستحقاقات في المقر والأماكن الموجودة خارج المقر، كما لم تتأكد بعد ملاءمة خاصية ذلك النظام لمعالجة الاستحقاقات، وفي هذا الصدد، أبلغت الإدارة المجلس بأنها واثقة من أن النظام المتكامل سيكون في نهاية ٢٠١٢ قد أصلح ليلبي المتطلبات المحاسبية للمعايير المحاسبية الدولية؛
  - بينما يوجد مجال لعمليات تحميل البيانات آلياً وللتماس الإلكتروني بين النظم القديمة والنظام المتكامل، لم يتقرر بعد مستوى التشغيل الآلي الذي من هذا القبيل. وأخطرت الإدارة المجلس أنها تعتزم أن تقلل إلى أدنى حد قيد البيانات يدوياً. إلا أنه في ظل المعايير المحاسبية الدولية سيلزم قيد مقادير كبيرة من الاستحقاقات الأكثر تعقيداً المستندة إلى البيانات المحاسبية باستعمال القسائم اليومية. ومثل هذا الإسهام اليدوي يمكن أن يؤدي إلى أخطاء بشرية وأن يؤثر على كمال البيانات المالية ودقتها؛
  - سيطور النظام المتكامل البيانات المحاسبية المستمدة من النظام المحاسبي الأساسي ليضعها في مستوى ميزان المراجعة، ولكن البيانات المالية ستظل تصدر بعملية يدوية. وهذا أمر ينطوي على مخاطر كامنة فيه. وهو يعني أيضاً أن الجهة الإدارية لا يمكنها أن تتوقع سوى معلومات محاسبية وتقارير محاسبية إدارية مرة واحدة في السنة لأن النظام المتكامل لا يمتلك في الوقت الحالي خاصية مداومة الإبلاغ.
- وإحراز المزيد من التقدم في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام يتوقف على إتمام حسم الحل القائم على نظام المعلومات الإدارية المتكامل وتحديد نطاق ذلك الحل واختباره وتجسيده كاملاً لتصل فوائده سريعاً إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين.
- وقد أبرزت أعمال المجلس، إلى جانب النتائج المستمدة من ممارسات الإدارة السابقة على التطبيق في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا، ومكتب الأمم

المتحدة في جنيف، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في عام ٢٠١١ ثلاثة مخاطر بالغة الأهمية تتهدد المشروع، هي:

- اعتماد كمال البيانات ودقتها وموثوقيتها وقابليتها للمراجعة المحاسبية في مجالات رئيسية (الممتلكات والمنشآت والمعدات، وتكاليف الموظفين، والمخزونات وإثبات الإيرادات) على عدة نظم قديمة لا على أوموجا. وسيتعرض اتساق البيانات وقابليتها للنقل ودقتها الأساسية للمخاطر جراء استعمال ترتيبات عديدة. وقد بدأت عملية جمع البيانات والمصادقة عليها وتنقيتها تواء، ورغم ما أبداه موظفو المقر من التزام وحمية، ثمة مخاطر تتمثل في عدم كفاية الوقت لتجهيز بيانات موثوقة في الوقت المناسب لمراعاة المواعيد المحددة للتطبيق.
- ينعلم الوضع فيما يختص بالتمويل اللازم لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية خارج مقر الأمم المتحدة. وتوحي البيانات المرتدة من الأماكن بأن المتوقع هو تمويل التطبيق من الميزانيات الموجودة. وثمة مخاطر حمة ستتحقق لو كانت أفرقة التطبيق المحلية مفتقرة إلى الموارد الكافية، لا سيما إذا اقترنت بمطالب آتية من برامج التحويل الأخرى والولايات القائمة؛
- من الأمور بالغة الأهمية أن يتحول إطار السياسة المحاسبية إلى دليل تطبيق عملي وأن يتجسد بأسرع ما يمكن لتحقيق ممارسة معقولة لجمع البيانات وتنقيتها ونقلها على ضوء مبادئ محاسبية متفق عليها.

### استنتاجات رئيسية بشأن الصناديق والبرامج

تتصل الاستنتاجات الواردة أدناه بفحص المجلس للتقدم المحرز بشأن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والأونروا، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

ويرى المجلس أن هذه الكيانات لديها ترتيبات إدارة مشاريع فعالة، ولديها فعلاً أو تجهز نظم تخطيط موارد مؤسسة وافية بالغرض، وتسير على الطريق لتقديم أرصدة افتتاحية ومراجعات تجريبية حسب المقرر. وأتمت هذه الكيانات جميعها، أو أوشكت على إتمام، أطر سياساتها المحاسبية، رغم أن الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة والأونروا وحدهما أتما وضع سياساتهما المحاسبية في عام ٢٠١٢ مما يخلق تعقيداً إضافياً في مجال إعداد أرصدهما الافتتاحية.

وبينما ما تزال الكيانات على الطريق، فإنها بصفة عامة تواجه عدداً من التحديات يمكن أن يؤثر على النجاح في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، يتمثل فيما يلي:

- ضمان جمع كافة البيانات المحاسبية الرئيسية وتنقيتها وإدراجها في النظام المحاسبي المناسب، والاستعداد لتحويل هذه البيانات إلى أرصدة افتتاحية قابلة للمراجعة. ويلاحظ المجلس أنه رغم توصياته السابقة بشأن هذه الأمور لم تكن كيانات عديدة قد أكملت وقت إعداد هذا التقرير ممارساتها في مجال تنقية البيانات؛
- إعداد بيانات مالية تجريبية تتضمن بيانات محاسبية حقيقية جاهزة لمراجعتها حسابياً من قبل المجلس في موعد لا يتجاوز ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢؛
- إعداد خطط تحقيق الفوائد وما يرتبط بها من عمليات لإدارة التغيير.

وفي الفرع الخامس - جيم في هذا التقرير، يوجز المجلس التقدم والقضايا في طائفة كبيرة من الكيانات الأخرى التي تنفذ المعايير المحاسبية الدولية في ٢٠١٤ وكثير منها مرتبط باستراتيجية الأمم المتحدة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية أو يعتمد جزئياً على تلك الاستراتيجية. ويحيط المجلس علماً بطائفة من القضايا، ولكنه يحيط على نحو خاص بالافتقار إلى القدرات والموارد الداخلية المخصصة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والحاجة إلى التقدم الاستباقي في تعزيز تطبيق تلك المعايير لا إلى الاعتماد كلياً على الدعم والمشورة من مقر الأمم المتحدة.

ويعمل المجلس مع كل من هذه الكيانات على رصد التطورات، وتقييم موثوقية البيانات متى أصبحت متاحة، واستعراض البيانات المالية النموذجية، وتقديم المشورة بشأن ملاءمة السياسات المحاسبية.

### التوصيات

يقدم المجلس توصيات تفصيلية في متن هذا التقرير. والتوصيات الرئيسية موجزة أدناه.

ويوصي المجلس الأمم المتحدة بما يلي:

- أن تضع في الصيغة النهائية خطة تطبيق شاملة تقوم على الارتباط بجميع أصحاب المصلحة وعلى بيان واضح للطريقة التي بفضلها ستُدعم البيانات المتماشية مع المعايير المحاسبية الدولية دعماً موثقاً ببيانات المعاملات السليمة؛
- أن توضح في خطة تطبيقها (أ) طريقة وتوقيت ما سيحدث من تحول من النظام المتكامل إلى أوموجا؛ (ب) طريقة وتوقيت ثبوت أن النظام المتكامل سيمتلك

الخاصية التي تسمح له بمعالجة بيانات قائمة على الاستحقاقات لأجل المقر والمكاتب الموجودة خارج المقر؛ (ج) جداول زمنية لتعديل وتطوير خاصية النظام المتكامل، مع إشارة واضحة إلى التكاليف المرتبطة وتحديد واضح لخريطة الصلات القائمة بين النظام المتكامل والنظم القديمة الموجودة الأخرى التي من قبيل 'غاليليو' و 'سن' و 'ميركوري'؛

- أن تعد تقييم مخاطر محدث ليستخدم في استراتيجية التطبيق لرصد المخاطر الرئيسية الناشئة عن استعمال النظام المتكامل والتخفيف من حدتها وإدارتها. وينبغي الإشراف على تقييم المخاطر وإدارته بصورة فعالة على مستوى الإدارة العليا؛

- أن تقوم على الصعيد المحلي بما يلي: (أ) توفير الوضوح للمكاتب الموجودة خارج المقر بشأن الطريقة التي يلزم أن تقدم بها البيانات الحاسوبية الرئيسية، وتوقيت تقديمها، ومكان تقديمها باستعمال النظام المتكامل؛ (ب) معالجة المخاطر التي تولدها محدودية الموارد المحلية وتحدد الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها هذه المحدودية على التطبيق؛ (ج) تعميم التوجيه بشأن تطبيق الحاسبة بأسرع وقت ممكن بحيث يتوفر للمكاتب الموجودة خارج المقر اليقين بشأن البارامترات التي تستعملها في جمع البيانات وتنقيتها وترحيلها.

وفيما يختص بالأمم المتحدة والصناديق والبرامج التي تطبق المعايير الحاسوبية الدولية، يكرر المجلس توصيته السابقة بأن تقوم جميع الكيانات بما يلي:

- تحديد الفوائد التي تتوقع تحقيقها من المعلومات الجديدة التي ستتاح في إطار المعايير الحاسوبية الدولية، والتخطيط لبلوغ هذه الفوائد؛
- تحديد أوجه مساءلة واضحة فيما يختص بإنجازها؛
- إنشاء آليات لتتبع تحقيق الفوائد؛
- المداومة على إطلاع الإدارة العليا وهيئات الإدارة على التقدم المحرز نحو تحقيق الفوائد.

وترد توصيات أخرى في تقارير المجلس التفصيلية بشأن الكيانات فرادى.

## التقدم المحرز صوب تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

المعايير الرئيسية (٢٠١٤)	الأمم المتحدة (٢٠١٣)	برنامج الأمم المتحدة	صندوق الأمم المتحدة	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (٢٠١٢)	اليونيسيف (٢٠١٢)	اللاجئين الأونروا (٢٠١٢)	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (٢٠١٢)	الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (٢٠١٢)
تقييم المجلس لتحقيق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية	مخاطر شديدة	مخاطر قليلة	مخاطر قليلة	مخاطر قليلة	مخاطر قليلة	مخاطر قليلة	مخاطر قليلة	مخاطر قليلة
الكيان يمضي في مساره على ضوء معالم الطريق الرئيسية في خطة التطبيق	يجري تحديث خطة التطبيق لتوفير مزيد من التفاصيل بشأن استخدام الحل الانتقالي القائم على النظام المتكامل على النظام المتكامل	يجري تحديث خطة التطبيق لتوفير مزيد من التفاصيل بشأن استخدام الحل الانتقالي القائم على النظام المتكامل على النظام المتكامل	يتم	يتم	يتم	يتم	جزئياً - يوجد بعض التأخير بالمقارنة بالخطة	يتم
أنشئ نظام لإدارة موارد المؤسسة واف بالغرض	لا، ولكن قد يوجد وفقاً للخطة، سوف يتجسد أو موحا بعد الاستعمال الجزئي لأموحا لأجل اعتماد المعايير المحاسبية الدولية في المرة الأولى	جزئياً، استناداً إلى آخر الخطة، سوف يتجسد أو موحا كلياً في جميع البعثات بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، مما يعني أنه ستوجد إمكانية لاستعمال أو موحا جزئياً لإنتاج البيانات المالية	يتم	يتم	يتم	يتم	جزئياً - سيعتمد الصندوق على النظم القديمة ريثما يُنشأ نظام جديد	يتم
تسيير خطط تجميع البيانات المحاسبية وتنقيتها وترحيلها في المسار المحدد	أجريت استعراضات ما قبل التطبيق، ولكن العملية مازالت في بدايتها	أجريت استعراضات ما قبل التطبيق، ولكن العملية مازالت في بدايتها	في تقدم وجار	في تقدم وجار	في تقدم وجار	في تقدم وجار	في تقدم وجار	في تقدم وجار

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	اليونيسيف	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	صندوق الأمم المتحدة للسكان	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	عمليات حفظ السلام (منتصف ٢٠١٣)	الأمم المتحدة	المعايير الرئيسية (٢٠١٤)
نعم	لا	نعم	عرض المشروع على المجلس في ٢٠١١. وثمة نسخة منقحة وما تزال تتضمن البيانات المالية المؤقتة منقحة من المحدثات في مرحلة السياسات المحاسبية الصياغة النهائية لم تعرض على المجلس وعرضت على المجلس وقت مراجعة الحسابات	نعم	نعم	نعم	نعم	أعد مشروع نموذجي للبيانات المالية وعرض على المجلس
لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم، ولكن لم تُختبر بعد اختياراً تاماً لأجل الحل القائم على استخدام النظام المتكامل	نعم، ولكن لم تُختبر بعد اختياراً تاماً لأجل الحل القائم على استخدام النظام المتكامل	توجد خطط واضحة لإنشاء الأرصفة الافتتاحية
نعم	نعم، ولكن الجدول الزمني مضغوط	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم، ولكن لم يجز اختبار تام لتطبيق الحل القائم على استعمال النظام المتكامل، وستنطوي على استخدام مركب لأنظمة متعددة	نعم، ولكن لم يجز اختبار تام لتطبيق الحل القائم على استعمال النظام المتكامل، وستنطوي على استخدام مركب لأنظمة متعددة	من المخطط إجراء عملية تجريبية باستخدام بيانات محاسبية حقيقية

## أولاً - معلومات أساسية

١ - في تموز/يوليه ٢٠٠٦، وافقت الجمعية العامة على أن تعتمد الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام القائمة على الاستحقاقات كي تستخدم لعرض البيانات المالية للمنظمة (القرار ٦٠/٢٨٣). وهذه المعايير المحاسبية الدولية أُعدت في استقلالية وكُتبت خصيصاً للقطاع العام. وهي أكثر تحديداً وتفصيلاً من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة المعدة داخلياً، وترك مجالاً أقل للتفسيرات المتضاربة.

٢ - وتقتضي المحاسبة القائمة على الاستحقاقات أن تثبت المنظمات التكاليف عند تكبدها والإيرادات عند اكتسابها. كما تقتضي المعايير المحاسبية الدولية الإفصاح التام عن قيمة أصول المنظمات (التي من قبيل الممتلكات والمنشآت والمعدات) والتزاماتها (التي من قبيل الالتزامات المتصلة بالموظفين) التي لم تسجلها الأمم المتحدة دائماً من قبل. وبذلك توفر الحسابات القائمة على المعايير المحاسبية الدولية صورة أدق لتكاليف المنظمات وإيراداتها وأصولها والتزاماتها. والأهم من ذلك أنها ستقدم معلومات أفضل تبعث على صنع قرارات محققة لفاعلية التكلفة، وتؤمن قيمة أفضل للنقود، وتعزز المساءلة، وتحافظ على الاستدامة المالية الطويلة الأجل.

٣ - وقد أوصت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بأن تعتمد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، باستثناء الهيئات الثلاث التي اختارت اعتماد المعايير المحاسبية الدولية مبكراً، تلك المعايير في موعد لا يتجاوز ٢٠١٠. وثبت أن هدف التطبيق هذا غير عملي، وبحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ كانت ثلاثة عشر منظمة قد نقحت جدولها الزمني الأصلي. وعقب ذلك، حدثت تأجيلات أخرى. وترد آخر مواعيد التطبيق لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة في المرفق الأول.

٤ - ونفذت منظمتان (منظمة الطيران المدني الدولي، والاتحاد البريدي العالمي) المعايير المحاسبية الدولية في ٢٠١١، بينما خططت عشر منظمات (معظمها صناديق وبرامج) لتطبيق تلك المعايير بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وقد أرجأت جامعة الأمم المتحدة (ومعها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة) تطبيقها المخطط له، من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، كانت الأمم المتحدة تواصل العمل لإتمام سنتها الكاملة الأولى بعد اعتماد المعايير المحاسبية الدولية، وذلك على النحو التالي:

(أ) بالنسبة لحفظ السلام، تنتهي السنة المالية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، مما يعني أن الإدارة يلزم أن تكون جاهزة من جميع النواحي العملية بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٣؛

(ب) بالنسبة للأمم المتحدة، تنتهي السنة المالية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، مما يعني أن الإدارة يلزم أن تكون جاهزة بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

## ثانياً - الولاية والنطاق والمنهجية

٥ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة الميزانية بأن يعد مجلس مراجعي الحسابات (المجلس) تقريراً سنوياً عن التقدم المحرز صوب تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (A/65/782، الفقرة ١٩). وقد أصدر المجلس تقريره الأول في تموز/يوليه ٢٠١١ (A/66/151).

٦ - ويبين هذا التقرير السنوي الثاني حالة التقدم الراهنة، والمخاطر الرئيسية التي تهدد بنجاح التنفيذ، والإجراءات اللازمة لمعالجة تلك المخاطر، ومدى نشاط الكيانات في إدارة تحقيق الفوائد الممكن استخلاصها من اعتماد تلك المعايير. وبصفة عامة، فهو يعالج أموراً يرى المجلس أن من المتعين توجيه انتباه الجمعية العامة إليها. وهناك عدد من المخاطر الشديدة الأهمية التي تتهدد تحقيق تطبيق المعايير السالفة الذكر في الوقت المحدد وتتهدد تحقيق الفوائد المستمدة من تطبيق المعايير إياها التي ارتأتها الجمعية. والإدارة تسلّم بكثير من هذه المخاطر كما تعالجها بشكل فعال، ولكن الغرض من هذا التقرير تقديم رؤية المجلس المستقلة لهذه الأمور، حسبما طلبت الجمعية.

٧ - وفيما يتعلق بالكيانات التسعة الداخلة في اختصاص المجلس التي كانت في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ قد طبقت المعايير المحاسبية الدولية، قيّم المجلس في هذا التقرير التقدم المحرز وحدد المخاطر الباقية التي تحتاج إلى إدارتها من أجل تطبيق المعايير السالفة الذكر بنجاح. وفيما يختص بالأمم المتحدة والكيانات المتصلة بها، يواصل المجلس تقييم كفاية الخطط القائمة فضلاً عن التقدم الذي تحقق على ضوء هذه الخطط لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بنهاية ٢٠١٤. وهذا التقرير يتضمن الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإدارة الفوائد المولدة من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية؛ وبالأمم المتحدة (بما فيها عمليات حفظ السلام)؛ وبالكيانات الرئيسية التسعة (الصناديق والبرامج) التي دخلت بالفعل عامها الأول من أعوام الاعتماد وغيرها من الكيانات الداخلة في نطاق اختصاص المجلس. كما تابع المجلس التقدم المحرز بشأن توصياته السابقة.

٨ - وأجرى المجلس استعراضاً شاملاً في جميع الكيانات الرئيسية لخطّة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والوثائق الداعمة لها، ومشروع إطار السياسة المحاسبية، والأدلة الداعمة لهذه السياسات وأساسها النظري، والوثائق الرئيسية الأخرى؛ وأجرى استعراضات ولقاءات مع الموظفين الرئيسيين المشاركين في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

٩ - وقد نوقشت ملاحظات المجلس واستنتاجاته مع كل إدارة من الإدارات، وانعكست آراء هذه الإدارات في هذا التقرير. كما نسقت الأعمال مع أعمال مكتب خدمات الرقابة الداخلية ودوائر المراجعة الداخلية للحسابات في الصناديق والبرامج متى كان ذلك متصلاً بالأمر.

## ثالثاً - إدارة الفوائد المستمدة من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

### ألف - متابعة توصيات المجلس السابقة

١٠ - قدم المجلس في تقريره السابق المتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية توصيات نفذت منها ثلاث، وكانت ١٩ (٨٣ في المائة) منها قيد التنفيذ، وتجاوزت الأحداث توصية واحدة. ويورد المرفق الثاني موجزاً للتقدم المحرز بشأن تنفيذ التوصيات. وتتصل عشر توصيات بالكيانات كافة، وترد تعليقات بشأنها في هذا الفرع، أو في أبواب هذا التقرير ذات الصلة. وهناك عشر توصيات تتصل حصرياً بالأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام التابعة لها وترد تعليقات بشأنها في الفرع الرابع - ألف أدناه. وتتصل التوصيات الثلاث الباقية بصناديق وبرامج معينة. وقد وردت تعليقات عليها في الباب الخامس.

### باء - تحقيق الفوائد

#### استراتيجيات تحقيق الفوائد

١١ - تشكل الفوائد المسقطّة جزءاً هاماً من جدوى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. كما يمكن استخدام إسقاطات الفوائد كأداة رصد للأداء، وكأساس لصنع القرار (عند النظر مثلاً في طلبات التغيير أو تغييرات في نطاق المشروع)، وفي تقييم النجاح الإجمالي لمشروع ما عند اختتامه. والمحك الأخير للنجاح هو إنجاز الفوائد المرجوة من المعايير المحاسبية الدولية لا مجرد تقديم آراء غير معدلة بشأن البيانات المالية.

١٢ - وإجراء تقييم للفوائد المحتملة في شتى أنحاء المنظمة والتبليغ الفعال يمثلان معاً أداه قوية تساعد على تحقيق التحول في الأعمال لأن أصحاب المصلحة سيتمكنون بصورة أوضح من رؤية الكسب الملموس المستمد من قبول التغيير. لذلك، من المهم أن تركز الكيانات تقدماً

في إعداد خطة تحقيق الفوائد والإبلاغ عنها جنباً إلى جنب مع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية؛ وكذلك الأمر بالنسبة لاستخدامها لكسب تأييد الكبار المتولين زمام العمل الذين سيكون دورهم فعالاً في تحقيق الفوائد.

١٣ - وقد أبرز المجلس في تقريره السابق حاجة جميع الكيانات إلى ما يلي، مع التوصية به بعبارة عامة: (أ) التحديد والتخطيط للفوائد التي تتوقع تحقيقها من المعلومات الجديدة التي ستتاح في إطار المعايير المحاسبية الدولية؛ (ب) إنشاء صور واضحة من المساءلة عن تحقيق تلك الفوائد؛ (ج) إنشاء آليات لتتبع تحقيق الفوائد؛ (د) المداومة على إطلاع الإدارة العليا وهيئات الإدارة على التقدم المحرز بشأن تحقيقها. كما أوصى المجلس بصفة عامة كافة الكيانات بمراعاة تلك الحاجة (A/66/151، الفقرتان ١٥ و ٢١). وبصفة عامة، لم ير المجلس سوى تقدم محدود في هذا المجال، وهذا يعزى أساساً إلى شدة التركيز على المسائل التقنية والعملية فيما يختص بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية. وبينما يمكن فهم محدودية التقدم، يساور المجلس القلق لأن تحقيق الفوائد لا يمكن تجاهله كلياً، وهو يلاحظ أن تلازم عدم إدارة تحقيق الفوائد إدارة فعالة مع الإنجاز التقني يمثل سمة مشتركة من سمات المشاريع الفاشلة. وفضلاً عن ذلك، هناك حاجة إلى إطلاع هيئات الإدارة على الفوائد المستمدة من توظيف استثمارات معتبرة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

١٤ - ويلاحظ المجلس أن فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية القائمة على صعيد المنظومة قد بدأت، وهي تستند إلى الأعمال التي أجراها برنامج الأغذية العالمي بشأن حصته من المعايير المحاسبية الدولية، عملية تعريف عام وجمع للبيانات من شتى الكيانات بشأن فوائد تلك المعايير. ويرى المجلس أن هذا العمل يمكن أن يوفر، أثناء جريانه، إطاراً مشتركاً مفيداً لوضع خطط تحقيق الفوائد على صعيد الكيانات.

١٥ - وكان المجلس قد أوصى سابقاً بأن تضع الأمم المتحدة خطة لتحقيق الفوائد من المعايير المحاسبية الدولية وبرنامجاً لإدارة التغيير على صعيد المنظمات لأجل المعايير المحاسبية الدولية، وأن تحدد التغييرات والفوائد التي ستجلبها تلك المعايير، والطريقة التي ينبغي أن تأخذ بها الإدارة العليا في كل إدارة ومكتب لتولي زمام الأمور ودفع عملية تحقيق الفوائد المرجوة. وفي الربع الثالث من ٢٠١١، عينت الأمم المتحدة مديراً لشؤون التغيير، وتحقق الآن قدر معتبر من التقدم ولكن خطة تحقيق الفوائد لا تزال في غير صيغتها النهائية. وتتوقع الإدارة أن توضع الخطة بصورة كاملة ويقبلها المدير المناسب المسؤول وتعتمدها اللجنة التوجيهية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

١٦ - ويرى المجلس أن هيكل الخطة ونطاقها المقترحين يتمشيان عموماً مع أفضل الممارسات المستخدمة لقياس الفوائد قياساً موثوقاً، ولكنه سيقيم تنفيذها في عام ٢٠١٣. وإضافة إلى ذلك، فإنه بينما يلاحظ المجلس إحراز تقدم أولي في تطبيق توصياته الداعية إلى وضع خطة تحقيق للفوائد تغيرت خطط تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في مطلع ٢٠١٢ بحيث تستخدم الأمم المتحدة الآن النظام المتكامل وغيره من النظم القائمة فيما يختص باعتماد المعايير للمرة الأولى. وسيلزم أن يوضع في الحسبان إمكان التأخير في تحقيق الفوائد.

١٧ - ويوصي المجلس بأن تراعي الأمم المتحدة، عند إعداد خطة تحقيق الفوائد، تأثير قرارها القاضي باستخدام النظام المتكامل وغيره من النظم القائمة.

١٨ - وفيما يختص بالصناديق والبرامج، أوصى المجلس سابقاً بأن يضع كل كيان خطة لتحقيق فوائد المعايير المحاسبية الدولية. ويلاحظ المجلس أنه جرى إحراز قدر محدود من التقدم في تحديد الفوائد وأنه لم يتحقق في الواقع أى تقدم في وضع خطة لتحقيق الفوائد. إلا أن المجلس يلاحظ أن اليونسيف قد أنشأت مكتباً لإدارة التغيير ونظاماً جديداً للإبلاغ عن الأداء بهدف تتبع التقدم ورصده وتزويد الإدارة بتقارير توقيت حقيقي بشأن الأداء.

١٩ - ويلاحظ المجلس أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تدرك أهمية تحقيق الفوائد وتعد، استجابة لتوصيته السابقة، منهجية نظامية لتحقيق الفوائد وتتبعها ستقدم إلى اللجنة التوجيهية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية لتقرها في الربع الثالث من ٢٠١٢. وقد ناقشت المفوضية مع المجلس فوائد المعايير السالفة الذكر، وتقوم حالياً بإبلاغ أصحاب المصلحة المختلفين بالفوائد؛ إلا أنه لم يجر وضع خطة نظامية لتحقيق الفوائد. إلا أن بعض الفوائد تحققت بالفعل؛ وعلى سبيل المثال، جرى التحقق من النظام العالمي لإدارة المخزون التماساً للدقة وتحددت الأصول المتقدمة وجرى التخلص منها، مما قلل تكاليف التخزين وأتاح نظرة شاملة على المخزون المتاح.

٢٠ - وبينما حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وصندوق الأمم المتحدة للسكان والأونروا والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة فوائد المعايير تلك في خططهم وحددوا أهدافاً لتطبيق المعايير ذاتها، فإنهم لم يضعوا خطة لتحقيق الفوائد. ونظراً لأن كل كيان من هذه الكيانات في السنة الأولى من اعتماده للمعايير، فإن من الأهمية بمكان أن يحقق تقدماً بشأن الخطط كي يحرص ويقيم الفوائد التي سيحنيها من اعتماد المعايير.

٢١ - وفيما يختص بالأمم المتحدة والصناديق والبرامج التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية، يكرر المجلس توصياته السابقة الداعية إلى قيامهم بما يلي: (أ) تحديد الفوائد

المتوقعة من المعلومات الجديدة التي ستتاح في إطار المعايير المحاسبية الدولية، ووضع الخطط للحصول على تلك الفوائد؛ (ب) إنشاء مسؤوليات محددة لتحقيق تلك الفوائد؛ (ج) إنشاء آليات لتتبع تحقيق الفوائد؛ (د) المداومة على إطلاع الإدارة العليا وهيئات الإدارة على التقدم المحرز صوب تحقيق تلك الفوائد.

٢٢ - كما يوصي المجلس بأن تقوم جميع الكيانات، بحلول نهاية ٢٠١٢، بوضع الصيغ النهائية لخطتها الشاملة الهادفة إلى تحقيق النتائج أو بإعداد هذه الخطط.

٢٣ - ويرى المجلس أن الكيانات تحتاج عند تحديد وإدارة الفوائد المستمدة من تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية إلى النظر في جوانب عديدة تشمل جانبيين هامين، هما:

(أ) الفوائد للعمليات: تحتاج كل وحدة عمل تنفيذية إلى تحديد الطريقة التي يفضلها ستستخدم المعلومات الجديدة المتاحة لها، وعلى سبيل المثال:

'١' تحتاج مهام إدارة الوحدات ذات المرافق إلى النظر في الطريقة التي ستستخدم بها المعلومات الجديدة عن تقييمات الأصول والاهتلاك والإيجارات لتقرير إدارة الأصول الأكثر تحقيقاً لفاعلية التكلفة، واستبدال الأصول، واستراتيجيات الصيانة؛

'٢' ستدعو الحاجة فيما يختص بعمليات إدارة اللوازم واللوجستيات إلى النظر في نوعية المعلومات الجديدة التي ستتاح، على سبيل المثال، بشأن وجود المخزون وتكلفته وتقييمه، والطريقة التي سيؤثر بها هذا على المشتريات واستراتيجيات إدارة الأصول؛

'٣' ستدعو الحاجة فيما يختص بوحدات إدارة الموارد البشرية إلى النظر في الآثار المترتبة على المعلومات الجديدة المتاحة بشأن الجدول والقيمة بنهاية الخدمة وغير ذلك من الالتزامات المتصلة بالموظفين. وعلى سبيل المثال، قد يؤدي استعراض لمثل هذه الالتزامات إلى إعادة النظر في استراتيجيات التمويل واستعراض للقدرة على تحمل الإنفاق المتوقع مقابل الفوائد التي توفر حالياً؛

(ب) الفوائد للإدارة المالية: تتيح المعايير المحاسبية الدولية فرصة كبرى لتعزيز دور الإدارة المالية وصورها عموماً، وفي المهام المالية خصوصاً، بحيث تتحول من بؤرة قوية معنية برقابة الميزانية والمحاسبة على مستوى المعاملات إلى مُدخل أكبر يستخدم، على سبيل المثال، في إعداد استراتيجية المؤسسة، وتصميم ومراقبة نماذج أداء الخدمات وبرامج تحويل المعاملات، ودعم صنع القرار التنفيذي، وتحديد فرص تخفيض التكاليف. وسيكون دور المهام

المالية المعزز ذا أهمية حيوية إذا أريد لمنظومة الأمم المتحدة أن تنطلق إلى الأمام بصورة فعالة في أوقات العسر وضغط الإنفاق المالي.

### تأخير تحقيق الفوائد بفعل اعتماد الأحكام الانتقالية

٢٤ - رغم أن المجلس قد طرح في تقاريره السابقة الحاجة إلى تحسين قيد الممتلكات غير القابلة للإهلاك وإدارتها وآثار هذا بالنسبة لمستقبل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، فإن القلق يساوره بصفة عامة لأن كيانات عديدة ستعتمد، أو تبحث اعتماد الآن، تدابير بموجب المعيار ١٧ من المعايير المحاسبية الدولية. ويسمح الترتيب الانتقالي للكيانات، نظراً للتحديات التي ينطوي عليها ضمان أرصدة دقيقة للممتلكات والمنشآت والمعدات، بفترة خمس سنوات اختيارية لتقديم بيانات تامة عن الممتلكات والمنشآت والمعدات (وهو ما كان يشار إليه في السابق بالممتلكات غير المستهلكة). وبينما يعتبر هذا مقبولاً في إطار المعايير المحاسبية الدولية فإنه سيسفر عن تأخير آخر في إتمام معاملة الكيانات لأصولها معاملة محاسبية في البيانات المالية وتأخير تحقيق الفوائد المستمدة من تحسن المراقبة واتساق المعلومات. بمزيد من الكمال. إلا أن المجلس يرى أن بوسع العديد من الكيانات تجنب استعمال الحكم الانتقالي بتركيز أعمالها المتبقية تركيزاً حصيفاً على تحضير البيانات.

### تحديث النظام المالي والقواعد المالية

٢٥ - يلاحظ المجلس أنه بينما أحدثت كيانات الأمم المتحدة تغييرات أو اقترحت تغييرات على النظام المالي والقواعد المالية لكل منها، والتمست بشكل مناسب آراء المجلس، كانت التغييرات المدخلة في الحدود الدنيا ولم تزد عن المدى اللازم لتحقيق تماشي البيانات المالية مع المعايير المحاسبية الدولية. وكانت هناك مراعاة محدودة لإمكانية إدخال تغييرات أكبر بهدف التماشي مع تطور العمليات المحدثة في مجال المعاملات لتوفير معلومات دقيقة في الوقت المناسب بشأن أنشطة المنظمة.

٢٦ - وعلى سبيل المثال، يلاحظ المجلس أن الحسابات الإدارية<sup>(١)</sup> لم تتطور كثيراً في الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وسيوفر إدخال كل من المعايير المحاسبية الدولية ونظم الإبلاغ المؤسسي الوافية بالعرض قدرة تتيح للكيانات توفير معلومات محاسبية إدارية قيّمة لدعم

(١) تستمد الحسابات الإدارية عادة من البيانات المالية للمنظمات في فترات متقاربة (أسبوعياً وشهرياً)، مع وضع البيانات في حزم لمساعدة المديرين على الرقابة على أعمالهم وعلى صنع القرار. ويمكن أن تصمم المنظمات الحسابات الإدارية لتفي بالعرض لأنها متحررة إلى حد بعيد من القيود التي تفرضها التشريعات والمعايير المحاسبية.

معاملاتها. ولكن هذا سيقضي انضباطاً إدارياً مالياً قوياً في شتى الكيانات لضمان قيد البيانات المحاسبية الأساسية بدقة في الوقت المناسب. وستحتاج الكيانات بدورها إلى تحديد جداول زمنية واضحة من أجل إتاحة البيانات المحاسبية لأغراض الإبلاغ التي من هذا القبيل.

٢٧ - يوصي المجلس بأن تنظر الكيانات في كيفية توليد المعلومات من الحسابات المعالجة حسب المعايير المحاسبية الدولية وإمكان استعمالها لإعداد حسابات إدارية شاملة بشأن تكاليف العمليات لدعم صنع القرار الإداري الفعال.

٢٨ - وافقت الأمم المتحدة على التوصية، وذكرت أن الإدارة قد تبنت هذه الفكرة فعلاً وأنها تدرج فكرها في تصميم نظام أوموجا. كما توجد لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خطط لإعداد حسابات إدارية، أو هي في سبيلها لإعداد مثل هذه الحسابات.

## جيم - إدارة التغيير

### تدريب الموظفين

٢٩ - شدد المجلس في تقريره السابق على أن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية تحول رئيسي في مجال الأعمال يقتضي الاستعانة بكافة التخصصات والنهج اللازمة لتحقيق التغيير في مجال الأعمال. وعلى وجه التحديد، أبرز المجلس الحاجة إلى تفهم جميع الموظفين لتأثير المعايير المحاسبية الدولية على أنشطتهم اليومية وكيف سيحتاجون إلى تشغيل العمليات الجديدة أو توفير المعلومات الجديدة أو استخدامها.

٣٠ - ولاحظ المجلس أن الأمم المتحدة قد أعدت خطة تدريبية معززة وأن التدريب سيقدم بدرجات متفاوتة في شتى أنحاءها. وسيمنح لجمهور مستهدف يبلغ نحو ٣ ٥٠٠ موظف من موظفي الأمم المتحدة على الصعيد العالمي تدريب لإذكاء الوعي؛ وسيُستهدف نحو ١ ٥٠٠ موظف على الصعيد العالمي لتدريب نظري على صعيد العمل؛ وسيُمنح نحو ٥٠٠ موظف من الفئة الأخيرة تدريباً متخصصاً.

٣١ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أصدر مراجع الحسابات، في رسالة موجهة إلى المديرين/رؤساء الإدارات، تعليمات بأن تتخذ خطوة أولى متمثلة في حصول جميع الموظفين الإداريين على دورات توعية، على أن يكمل الموظفون الآخرون الدورة الأقرب إلى موعد التطبيق. وطلبت الرسالة إلى المتلقين أن يتابعوا الأمر برسائل مناسبة إلى الموظفين تطلب استكمال المرحلة الأولى من التدريب القائم على استخدام الحاسوب. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أوعزت إدارة الدعم الميداني إلى جميع نظم حساب التكاليف الداخلة في إطار

نظام إدارة البيانات باستكمال النماذج السبعة لبرنامج التدريب الحاسوبي الأساسي على المعايير المحاسبية الدولية، وذلك بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وإضافة إلى ذلك، تتضمن خطة العمل الجارية دورة تستهدف خصيصاً كبار المديرين الذين في مستوى رعاية المعايير المحاسبية الدولية. وهذا المستوى يشمل أساساً الأمناء العامّين والمساعدين ووكلاء الأمين العام. ويتوقع استكمال الدورة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٣٢ - وقد بدأ التدريب في الفصل الرابع من ٢٠١١ ويتوقع أن يستكمل بنهاية الربع الثاني من ٢٠١٣، أي قبيل بدء السنة الأولى من سنوات اعتماد المعايير السالفة الذكر في عمليات حفظ السلام. واستناداً إلى المناقشات مع فريق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، يقدر المجلس أن نحو ١ ٥٠٠ موظف قد تلقوا بالفعل تدريبهم الحاسوبي الأساسي أو تدريبهم تحت إشراف معلمين، وأن الإدارة تحقق قدراً طيباً من التقدم فيما يختص بتنفيذ خططها التدريبية. ويلاحظ المجلس أنه جرى تعيين مدير معني بشؤون التغيير لكي يشرف على تنفيذ الخطة التدريبية وأن هذا تعزيز محمود لترتيبات التحويل في الأعمال.

٣٣ - وفي الصناديق والبرامج، تكشف الصورة عن تقدم في تنفيذ التدريب الأساسي (معظمه تدريب شبكي) للموظفين وإن كان هناك تقدم محدود في إعداد تدريب أكثر تخصيصاً لأجل الموظفين والمديرين الذين سيقومون بدور حيوي في تأمين المعلومات الجديدة أو توفيرها أو استخدامها. إلا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وصندوق الأمم المتحدة للسكان والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة قد أجروا تدريباً معيناً للمستعملين، بينما تخطط الأونروا لأداء ذلك أثناء الربعين الثالث والرابع من ٢٠١٢. كما لاحظ المجلس حدوث قدر طيب من التقدم بشأن التدريب في اليونيسيف.

٣٤ - ويلاحظ المجلس أن المعايير المحاسبية الدولية ستحتاج إلى تحول في مجموعة المهارات اللازمة في الوظائف المالية على وجه التحديد. وتسلم الكيانات بأن أمامها تحديات في مجال توظيف موظفين ملمين بتلك المعايير. كما ستقتضي المعايير السالفة الذكر تدريباً شاقاً مستمراً وتحديثات يجرى إدخالها بينما تدخل تطورات أخرى على المعايير على مدار الزمن. وفي إطار تلك المعايير، ستجد بعض الكيانات أنها ملزمة بتقديم الحساب عن المزيد من المعاملات المعقدة. وعلى سبيل المثال، يلاحظ المجلس أن الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة يدير محفظة استثمارات قيمتها ٤٠ بليون دولار تتألف من مجموعة متنوعة من الصكوك المالية المعقدة. وهذا سي طرح في إطار المعايير المحاسبية الدولية تحديات محاسبية تقنية جارية. وسيحتاج كبير موظفي الشؤون المالية الجديد في ذلك

الصندوق إلى النظر في مبادرات لتعزيز الدراية الفنية اللازمة لإدارة مثل هذه المحفظة المعقدة يوماً بيوم.

٣٥ - وستحتاج الكيانات إلى النظر في ملاءمة استراتيجياتها التدريبية والمتعلقة بالموارد لتوفير تدريب يتكافأ مع مستوى الدراية المحاسبية اللازمة ويكون من شأنه الحفاظ على ذلك المستوى. ويلاحظ المجلس أن أحد الحلول التي أعدها البرنامج الإنمائي يتمثل في إنشاء مركز عالمي لتقاسم الخدمات يجري فيه تجهيز المعاملات المحاسبية المعقدة لجميع المكاتب القطرية باستخدام موظفين خبراء أساسيين استخداماً كفوئاً لصالح الكيان بأسره.

٣٦ - وفيما يختص بالكيانات كافة، يكرر المجلس توصيته السابقة التي تدعو كبار المديرين في الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها إلى القيام، كحد أدنى، بإكمال تدريب التوعية بالمعايير المحاسبية الدولية الذي يشدد على فوائد المحاسبة القائمة على الاستحقاقات وكيف يمكن أن تحسن صنع القرار وأداء المعاملات.

#### استراتيجيات الاتصال

٣٧ - أوصى المجلس سابقاً بأن تعد الكيانات برامج تغيير على صعيد المنظومة لخدمة العملية المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية، بما في ذلك خطة اتصال شاملة تستهدف بيان التغييرات والفوائد التي ستجلبها المعايير السالفة الذكر، وكيف يجب على الإدارة العليا في كل إدارة ومكتب تولي زمام الأمر ودفع عملية إنجاز الفوائد المرجوة. ولاحظ المجلس أن جميع الكيانات قد عاجلت ذلك أثناء السنة.

٣٨ - وكما أوصى المجلس سابقاً، أعدت الأمم المتحدة خطة اتصالات ركزت على ثلاثة جماهير مستهدفة، هي:

(أ) مَنْ سيقدم لهم تدريب للتوعية بالمعايير المحاسبية الدولية وسيوفون على نحو مستمر بما يستجد في مجال التطبيق؛

(ب) مَنْ سيساندون تطبيق المعايير السالفة الذكر أو مَنْ سيتأثرون بها ويجب أن يفهموا تأثيرها على مسؤوليات عملهم ويعرفوا متى ستحدث هذه التغييرات؛

(ج) مَنْ يجب أن يفهموا التغييرات التي يجلبها تطبيق المعايير في شتى أنحاء المنظمة، ومن تكون مساندتهم هامة لنجاح التطبيق.

٣٩ - ويرى المجلس أن خطة الاتصال الخاصة بالأمم المتحدة قد قطعت شوطاً طويلاً، وتشمل كافة أصحاب المصلحة الرئيسيين وتحدد الإجراءات اللازمة لإشراكهم في تحول

المعاملات. ولكن المجلس يشجع الإدارة على أن تختبر أثناء تنفيذ الخطة ما إذا كان كافة موظفي الأمم المتحدة لديهم التزام عام مشترك إزاء مشروع المعايير المحاسبية الدولية لكي يساعدوا على تطبيق تلك المعايير بنجاح.

## دال - الموازنة بين ممارسات الأعمال وتوحيدها

٤٠ - يلاحظ المجلس أنه رغم مناقشة السياسات المحاسبية المعقدة مع فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية، أعد كل كيان، وإلى حد بعيد، مجموعة سياساته المحاسبية الذاتية ورجع، في حالات محدودة، إلى إطار الأمم المتحدة للسياسات المحاسبية. إلا أن المجلس يدرك أن صندوق الأمم المتحدة للسكان والبرنامج الإنمائي واليونيسيف قد سعوا في حالات معينة إلى تحقيق الموازنة، عند الاقتضاء، بين سياساتهم المحاسبية. والمعايير المحاسبية الدولية مبادئ تستند إلى معايير تقتضي ممارسة الحكمة، لأنها لا تتضمن توجيهاً قاطعاً بشأن كل أمر من الأمور. ولذلك، من المناسب تماماً أن تقدّر الكيانات والأمم المتحدة الظروف الافتراضية المتصلة بأعمالها وتقييمها ثم تقرر ما إذا كانت السياسة المحاسبية التي وضعتها مناسبة ومتماشية مع المبادئ المتمثلة في المعايير المحاسبية الدولية. وفي بعض مجالات النشاط الأعمد والأكثر تحديداً، ستحتاج الكيانات إلى ممارسة الحكمة والاتفاق مع المجلس على السياسات كلاً على حدة.

٤١ - وإحدى الفوائد المستمدة من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية تمثلت في تحقيق المعالجة المحاسبية المتسقة القابلة للمقارنة فيما بين الكيانات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة. وقد أقر المجلس بحاجة كل كيان إلى اعتماد سياسات تلائم أعماله وظروفه على أفضل وجه، كما سَلَّم بتلك الحاجة. والمجلس يلاحظ استمرار مناقشات فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية القائمة على صعيد المنظومة كما يلاحظ التقدم الذي تحرزه تلك الفرقة، ولكنه يرى أيضاً أن هناك متسعاً لمزيد من الاتساق في معالجات السياسة المحاسبية فيما بين الكيانات التي لديها نماذج متماثلة متصلة بإنجاز الأعمال.

٤٢ - وبمضي الوقت، وإذ تبدأ الكيانات في فهم تأثير سياساتها المحاسبية فهماً تاماً، يشجع المجلس كافة الكيانات على الرصد والسعي إلى زيادة الاتساق، لا سيما حيث تكون نماذج الأنشطة والمعاملات متطابقة موضوعياً في شتى الكيانات. وهذا سيسهل تحسين مقارنة الجوانب المالية وغيرها من جوانب الأداء في شتى الكيانات، وهذه إحدى النتائج الهامة التي أملت الجمعية العامة أن تتحقق بفضل اعتماد المعايير المحاسبية الدولية.

٤٣ - ويكرر المجلس توصيته السابقة التي جاء فيها أنه نظراً لوعيه بحاجة كل كيان إلى تطبيق سياسات محاسبية متماشية مع المعايير المحاسبية الدولية توائم ظروف وأنشطة كل

كيان من الكيانات فإنه يوصي بأن تحدد فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية دواعي الفروق الكبيرة في معالجات السياسات المحاسبية بهدف تحقيق المزيد من الاتساق.

## هاء - الحسابات السنوية والإبلاغ السنوي

٤٤ - في إطار المعايير المحاسبية الدولية، سُنَّتِج البيانات المالية كل سنة لا كل سنتين. كما قد تؤدي متطلبات المعايير المحاسبية الدولية إلى إنتاج عدد متزايد من البيانات المالية لأن بعض الكيانات المدرجة حالياً في البيانات المالية للهيئات الأم قد تحتاج إلى إنتاج حسابات منفصلة. وإنتاج البيانات المالية في فترات أكثر تقارباً وزيادة وضوح الإبلاغ يمثلان إحدى فوائد التحول إلى المعايير المحاسبية الدولية، ولكن هذا ترافقه عواقب عملية تحتاج إلى إدارة. وقد أبرز المجلس في تقريره السابق حاجة الإدارة إلى إيجاد حل للآثار المترتبة على الحسابات السنوية والإبلاغ السنوي، وعبء العمل المتزايد الذي سيتولد، على جدول أعمال اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة (A/66/151، الفقرات ٣١ إلى ٣٣).

٤٥ - وإضافة إلى ذلك، يلاحظ المجلس احتمال الحاجة إلى إعادة النظر في مواعيد إقفال الحسابات ومواعيد إصدار البيانات المالية، على نحو يتفق ومتطلبات الجمعية العامة، في الوقت الذي تتحول فيه الكيانات إلى المحاسبة السنوية. وعلى سبيل المثال، فإن البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مطالبون، في ظل قواعدهن المالية، بتقديم البيانات المالية بحلول ٣٠ نيسان/أبريل، بينما الأمم المتحدة والكيانات الأخرى مطالبة بتقديم البيانات المالية بحلول ٣١ آذار/مارس.

٤٦ - ويدرك المجلس أن إعادة النظر في مواعيد التقديم تتطلب النظر بحرص في جميع الأمور التي تؤثر على إقفال الحسابات، بما فيها أوجه التكافل بين منظمات الأمم المتحدة، وقدرة الجمعية العامة على إعادة النظر في جدولها الزمني، وحُسن توقيت إتاحة آليات التوكيد للإنفاق، فضلاً عن الحاجة إلى ضمان التقيّد بالمعايير المحاسبية الدولية. وهذه المعايير تقتضي نشر البيانات المالية في موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد انتهاء الفترة المالية؛ والهدف من ذلك ضمان إتاحة الحسابات المراجعة في وقت مناسب لمساندة المساءلة وصنع القرار الفعال. ويسلم المجلس بأن هذا قد لا يكون ممكناً لتحقيق النظر في العمليات التشريعية للجمعية العامة، ولكنه سيواصل بحث هذه المسألة مع أصحاب المصلحة.

## رابعاً - النتائج والتوصيات المتعلقة بالأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام التابعة لها

### ألف - متابعة توصيات المجلس السابقة

٤٧ - تشمل التوصيات العشر السابقة المتصلة تحديداً بالأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام التابعة لها توصيتين يعتبر المجلس أنهما منفذتان، وخمس قيد التنفيذ، وثلاث لم تنفذ (المرفق الثاني). وقد أبرز المجلس في تقريره المرحلي الأول بشأن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (A/66/151) تأثير تطبيق تلك المعايير بتأخير متوقع في استعداد نظام تخطيط موارد المؤسسة (أوموجا) الجديد التابع للأمم المتحدة. وقد ربطت الإدارة سابقاً تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ربطاً شديداً بتوافر أوموجا. وعند صدور تقرير المجلس الأول، كانت الإدارة قد بنت في استراتيجية لتنفيذ نظام أوموجا تتألف من جزئين، هما: تأسيس أوموجا وتوسع أوموجا<sup>(٢)</sup>؛ وبتت فعلاً في استراتيجية جديدة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية تشمل مزيجاً من الاعتماد على أوموجا المعادة مرحلته جزئياً، واستخدام بعض النظم القديمة المعدلة، وطائفة من الحلول المؤقتة اليدوية. واستجابة لذلك، قدم المجلس عدداً من التوصيات، لا سيما التوصية بأن تقوم الإدارة بما يلي:

- (أ) الدراسة التامة لكل ما هو ممكن من أوجه التكافل، والمخاطر، والتكاليف والفوائد المترتبة على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية تطبيقاً مرحلياً؛
- (ب) وضع خطط للطوارئ في صيغتها النهائية والموافقة عليها، إذا ثبت أن التطبيق المرحلي لأوموجا مستحيل أو فاشل؛
- (ج) تستكمل خطة تطبيق عملية تفصيلية للأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام في أسرع وقت ممكن بعد اتخاذ قرار بشأن استراتيجية تنفيذ أوموجا، بحيث تحدد طريقة وتوقيت جمع البيانات المحاسبية على أساس الاستحقاق مستقبلاً وتنقيتها وترحيلها إلى أوموجا، ودعمها بخطة تنفيذية لتوفير بؤرة حادة لجهود الإدارات والمكاتب الموجودة خارج المقر وجهود البعثات؛
- (د) إعداد إطار مخاطر فعال لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وذلك على سبيل الاستعجال؛

(٢) 'تأسيس أوموجا' هو النظام الأولي لتخطيط موارد المؤسسة الذي يوفر وظيفة المحاسبة على أساس الاستحقاقات لإنتاج البيانات المالية. و'توسع أوموجا' هو إضافة الوظيفة والنماذج الحاسوبية لندفقات الأعمال الأخرى التي من قبيل الموارد البشرية والمشتريات.

(هـ) وضع خطة واضحة لجمع البيانات وتنقيتها وترحيلها لأجل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وإبلاغ المتطلبات إلى الموظفين ذوي الصلة؛ وبدء الممارسة على سبيل الاستعجال.

٤٨ - وعلى مدى عام ٢٠١١ ومطلع ٢٠١٢، أخذ فريق الأمم المتحدة المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية يعد خطة للتطبيق. ولكن الخطط تحتاج إلى تحديث كلي لأن النظام الجديد لتخطيط موارد المؤسسة (أوموجا) لن يكون جاهزاً للاستعمال في عمليات حفظ السلام قبل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وبالنسبة للأمم المتحدة سيكون جاهزاً للاستعمال الجزئي فقط في ٢٠١٤، وهذه الكيانات ستستعمل الآن في البداية النظام المتكامل؛ وذلك بسبب ضخامة حجم قضايا معينة متعلقة بحصر البيانات، لا سيما فيما يختص بالامتلاكات والمنشآت والمعدات.

٤٩ - وفي الوقت الراهن، تعيد الإدارة تصميم استراتيجية التطبيق استناداً إلى القرار القاضي باستعمال النظام المتكامل؛ وهذا أمر يعقب عليه المجلس بصورة إضافية في فروع التقرير ذات الصلة. وهذا يعني بدوره أن توصيات المجلس لا يمكن تنفيذها إلا بصورة جزئية لأن من المتعين على الإدارة أن تعيد النظر في تقييمها لأوجه التكافل، والطوارئ، والتخطيط للتطبيق، وتقييمات المخاطر.

٥٠ - ويقر المجلس بالخطوات الإيجابية التي قطعت. وعلى سبيل المثال، وضع الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية منذ حزيران/يونيه ٢٠١١ مشروعاً وأدوات لإدارة المخاطر بهدف مساعدة موظفي المقر والموظفين المحليين على بدء عملية جمع البيانات وإعدادها وتنقيتها. وقد صممت أداة إدارة المشروع بحيث تمكن الأفرقة المحلية من تتبع التقدم في الأنشطة المخطط لها، وحصر المخاطر والقضايا، وتوفير تقرير في صورة لوحة متابعة وتقديمه إلى الفريق المركزي المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على أن ينجز التقدم بشأن حصر البيانات المحاسبية الرئيسية وتنقيتها. كما يجري إنشاء أداة لإدارة المخاطر بالتوازي مع إنشاء سجل مخاطر لكل مكان. وسجلات المخاطر هذه تأخذ بشكل تقليدي لتقييم المخاطر يبين المخاطر الرئيسية، واحتمال تحقق المخاطر، وتأثيرها، فضلاً عن الإجراءات المدرجة في الخطط للتخفيف من حدة المخاطر؛ فضلاً عن ذلك يسند سجل المخاطر المسؤولة إلى جهات معينة تتولى زمام الأمور.

٥١ - وقد أنشئت أدوات إدارة المشروع والمخاطر لإتاحة تجميع المعلومات حاسوبياً بصفة منتظمة. ويلزم للفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية تحديث الأدوات وتقديمها قبل أسبوع من اجتماع اللجنة التوجيهية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية لكي يتسنى وضع تقرير

مركب رفيع المستوى تطلع عليه هذه اللجنة التوجيهية ويلقي الضوء على المخاطر الرئيسية التي تتهدد التطبيق. وقد أجرت اللجنة التنسيقية السالفة الذكر أول تقييم للمخاطر من هذا القبيل في نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٥٢ - والإدارة تركز جهودها على مراعاة المواعيد النهائية المستهدفة وتعديل استراتيجياتها وخططها التفصيلية للاستجابة للظروف المتغيرة الناشئة عن حالات التأخير في إنشاء أوموجا.

٥٣ - كما أوصى المجلس سابقاً بأن تدرج الإدارة فريق أوموجا/المعايير المحاسبية الدولية المشترك المنشأ عام ٢٠١١ في هيكلها الرسمية. ويلاحظ المجلس أن الفريق العامل المشترك قد حُل وتجاوزت الأحداث بعد ذلك توصيته السابقة. وأدى التأخير في تنفيذ أوموجا إلى انفصام جزئي في أنشطة تغيير الأعمال للفترة الانتقالية. إلا أن المجلس يلاحظ أنه على الرغم من هذا ظل المشروعان ينسقان ويتعاونان معاً على نطاق واسع وأن اللجنة الإدارية تواصل استعراض المشروعين متلازمين.

## باء - التقدم استرشاداً بمعالم الطريق

### التغييرات الحادثة في استراتيجية التطبيق

٥٤ - بينما تظل معالم طريق التطبيق الرئيسية التي تسترشد بها الإدارة قائمة، يعني القرار القاضي بالاعتماد على النظام المتكامل والحلول المؤقتة اليدوية، لا على أوموجا، أن الافتراضات التخطيطية الأساسية بشأن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية قد تغيرت بصورة جوهرية. وقد تطورت خطة تطبيق تلك المعايير منذ حزيران/يونيه ٢٠١١، وهي تستند إلى إيجاد 'أساس أوموجا' التي تتميز بخاصية معينة تسمح لها بدعم المحاسبة القائمة على الاستحقاقات. والآن، لم يعد هذا الجانب من خطة التطبيق مناسباً، وإلى حد بعيد؛ ووقت إعداد هذا التقرير كان هناك تكرار آخر جارٍ للاستراتيجية. ومما يُذكر أن المجلس يقدم بشكل منفصل تقارير بشأن المشكلات التي تؤثر على تطبيق نظام الأمم المتحدة الجديد لتخطيط موارد المؤسسة، وذلك في تقريره المرحلي المستقل المتعلق بأوموجا (A/66/379).

٥٥ - وقررت الإدارة ألا تعتمد على أساس أوموجا لأن هناك مخاطرة بالغة الشدة تتمثل في أن عدم تنفيذ أوموجا في الوقت المناسب وحدوث أي حالات تأخير إضافية يمكن أن يتركها الأمم المتحدة مجردة من أية وسيلة لإنتاج البيانات المالية. كما يقر المجلس بأن النظام المتكامل مستقر ومألوف للموظفين في المقر والميدان على السواء؛ وأن استخدامه يخفف الضغط العاجل على الجدول الزمني لتنفيذ أوموجا.

٥٦ - ويدرك المجلس أنه دون دعم أو موحا يظل القرار القاضي بالاعتماد على النظام المتكامل الخيار المجدي الوحيد المتروك لتأخذ به الإدارة في حدود المهل الزمنية القائمة. لذلك، فإن هذا القرار كان باعته الضرورة (كان المجلس قد أوصى سابقاً بوضع خطط طوارئ ولكن هذا لم يحدث)؛ ولكن المجلس يسلم بالنهج المنطقي الذي بفضله تكون ترتيبات الانتقال القائمة على المعايير المحاسبية الدولية، المستندة إلى النظام المتكامل والنظم القديمة، جزءاً من خطط الطوارئ الموضوعة لمعالجة حالات التأخير الممكن نشوؤها في خطط تنفيذ أو موحا الجديدة. وبينما يرى المجلس أن هذا النهج المنقح عملي فإنه يقتضي استراتيجية مصممة ومنفذة على نحو جيد جداً. وفي الوقت ذاته، يساور القلق المجلس بسبب المحدودية النسبية للوقت المتروك لإكمال ما تبقى من الأعمال المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية، وبالتالي فإن صلاحية الحل القائم على استخدام النظام المتكامل لم تختبر أو تتأكد حتى الآن بصورة تامة. وعلى وجه التحديد:

(أ) بينما تسلم الأمم المتحدة بأن العمل بشأن هذا قد بدأ فور اتخاذ القرار القاضي باستخدام النظام المتكامل، فإنها لم تجر بعد تقييماً أو اختباراً كاملاً للتغيرات اللازمة لتمكين ذلك النظام من إعداد وتجهيز المعاملات على أساس الاستحقاقات في المقر وفي الميدان وفي الأماكن الأخرى الموجودة خارج المقر. لذلك، من الممكن أن تجد الأمم المتحدة أن من غير العملي استعمال النظام المتكامل بالطريقة المتصورة. ووقت إعداد هذا التقرير، أخطرت الإدارة المجلس بأن معظم التغييرات الحاسمة قد قُيِّمت كلياً وأن المواصفات الوظيفية والتقنية قد استكملت فعلاً. وجرى تقدير بعض الخصائص وإن لم تُعرَّف، نظراً لتضارب الأولويات، ولكن الإدارة ما زالت واثقة من أن هذه الخصائص الوظيفية يمكن أداؤها حسب جدولها الزمني؛

(ب) بالتركيز الشديد في السنوات الأخيرة على إنشاء أو موحا، جرى تبسيط فريق الدعم التقني المعني بالنظام المتكامل وضغطه إلى مستوى بات فيه، حسب رأي المجلس، الآن ناقص الموارد ومعدوم المهارات اللازمة لإعداد هياكل ترميز دفتر الأستاذ العام لدعم الحسابات القائمة على الاستحقاقات وإجراء التعديلات اللازمة على النظام المتكامل لتمكينه من دعم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. ووقت إعداد هذا التقرير، لم يكن هناك سوى ثلاثة موظفين لدعم النظام المتكامل. إلا أن الإدارة أبلغت المجلس بأنها ما تزال واثقة من أن لديها موارد كافية من الخبراء الملمين بأسرار المحاسبة وبرامجيات النظام المتكامل وأن جميع تعزيزات ذلك النظام ستكون قد جهزت واختبرت ووزعت على جميع الأماكن بحلول نهاية ٢٠١٢. كذلك، ذكرت الإدارة أنها صانت النظام المتكامل على مدى العقدين الماضيين وأنها لا تتوقع صعوبات تقنية في تنفيذ التغييرات المخطط إجراؤها؛

(ج) وبينما يسلم المجلس باعتزام الإدارة استخدام الواسطات البرمجية الآلية وخاصة النظام المتكامل الآلية متى كان ذلك متاحاً ومناسباً، فإنه يلاحظ أن جميع المعلومات المحاسبية الموجودة خارج ذلك النظام سترسل باستخدام قسائم يومية يدوية<sup>(٣)</sup> تزيد الكامن من مخاطر حدوث أخطاء متعلقة بالكمال والدقة؛ وهذه مخاطرة شديدة على ضوء حجم البيانات الذي ينطوي عليه الأمر، لا سيما بيانات الأصول، واحتمال عجز موظفي المقر، ببساطة، عن المصادقة وفحص المدخلات اليدوية التي أدخلت في الميدان. ويساور المجلس القلق لوجود مخاطرة تتمثل في عدم مساندة بيانات المعاملات الأساسية للبيانات المالية المعدة باستخدام المعايير المحاسبية الدولية مساندة مناسبة؛

(د) سيوحد النظام المتكامل البيانات المحاسبية حتى مستوى ميزان المراجعة، ولكن البيانات المالية ستنج عندئذ بعملية يدوية. وبينما ثبتت فاعلية النظام السالف الذكر، توجد لدى المجلس خبرة مباشرة بالمجموعة المركبة المؤلفة من المهام اليدوية الإضافية المحققة خارج الشبكة التي تلزم لإنتاج البيانات المالية في إطار المعايير المحاسبية الدولية، وقد أعرب في السابق عن قلقه بشأن تلك المجموعة من المهام. وهذه العمليات ستكون فضلاً عن ذلك أكثر استهلاكاً للوقت وتعقيداً ومخاطرة في إطار المعايير المذكورة. ووقت إعداد هذا التقرير، أخطرت الإدارة المجلس بأن نطاق ومنهجية التعديلات اللازمة في إطار المعايير المحاسبية الدولية قد تحدد وأن عمليات محاكاة ستجرى لضبط تفاصيل العملية. كما ستتعرض الضوابط إذا اعتبرت العمليات المتصلة بالمعايير السالفة الذكر أكثر انطواءً على المخاطر.

٥٧ - ويرى المجلس أن القرار القاضي باستعمال النظام المتكامل بدلاً من أوموجا يعرض بعض معالم الطريق الرئيسية لخطر جسيم. وعلى سبيل المثال، فإنه نظراً لضخامة حجم البيانات المتعين تجهيزها يساور المجلس القلق لأن الأمم المتحدة قد لا تجد بيانات محاسبية موثوقة بدرجة كافية في الوقت المحدد لإجراء مراجعات تجريبية للبيانات المالية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية في نهاية ٢٠١٣ لعمليات حفظ السلام، وفي نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٤ للأمم المتحدة.

٥٨ - وإضافة إلى ذلك، فإن الإنشاء والتجميع اليدويين للقيود المحاسبية والبيانات الرئيسية للمجموعة الأولى من البيانات المالية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية قد يثبت أنهما تحد

(٣) هي إذن مكتوب معد لكل معاملة مالية وتمثل جزءاً أساسياً من مسار مراجعة الحسابات، وتحمل في العادة رقماً مسلسلًا، وتاريخ المعاملة، ومبلغ المعاملة، وما تأثر من حساب (حسابات) دفتر الأستاذ العام، والإشارة (الإشارات) إلى الدلائل الوثائقية (التي من قبيل الفواتير أو الإيصالات) الداعمة للقيود، ووصف موجز للمعاملة، والتوقيع (التوقيعات) أو الحروف الأولى لجهة أو أكثر من الجهات المأذون لها بالتوقيع. وفي الأحوال المعتادة، تستخدم دائماً لإدخال تعديلات أو تصويبات على دفاتر الحسابات.

بالغ الشدة. وعلى سبيل المثال، فإن المعلومات المتعلقة بالملكيات والمنشآت والمعدات والمخزونات والأفراد الموظفين محلياً في الأماكن التي بخلاف المقار وفي المكاتب الميدانية ستسجل على مجموعة متنوعة من النظم تشمل في بعض الحالات كشوفاً بيانية. وبدون نظام مشترك وشكل لتسجيل البيانات التي من هذا القبيل ستكون هناك مخاطرة شديدة تتمثل في عدم اتساق البيانات وعدم اكتمالها وعدم دقتها.

٥٩ - وتقر الإدارة بأن توليد معلومات موثوقة بشأن الملكيات والمنشآت والمعدات والمخزونات، لا سيما في بيئات غير بيئة حفظ السلام حيث ينعدم وجود نظام مشترك واحد جامع لشتى المكاتب الموجودة خارج المقر سيكون بمثابة تحد شديد. ويلاحظ المجلس رغبة الإدارة في تحاشي تعزيز النظم المحلية لمرحلة انتقالية بحتة. وأخطرت الإدارة المجلس بأنه جرى بحث بدائل أخرى، من قبيل نشر نظام غاليليو في عمليات بخلاف عمليات حفظ السلام، ولكنها وُضعت على الرف لأن الأمر كان يتطلب مجهوداً في مجال إدارة التغيير. وإذا يقر الفريق المركزي المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالتحديات الكامنة في محاسبة الأصول فإنه يعد أشكالاً معيارية لحصر المعلومات المتصلة بالموضوع من النظم المصدرية لكي تكون البيانات المحاسبية متسقة كاملة دقيقة؛ كما يجري استعراض قابلية هذه النظم لخدمة المراجعة ضماناً لموثوقية البيانات المولدة.

٦٠ - وتقر الإدارة بأنه بالنسبة للبيانات المالية للأمم المتحدة على وجه التحديد سيكون من المحتم، ريثما يوضع أوموجا موضع التشغيل التام، التوسع في عملية التوحيد الجارية بحيث تستوعب متطلبات المعايير المحاسبية الدولية فيما يختص بالبيانات الموجودة خارج النظام المتكامل؛ ونظراً لازدياد المتطلبات في إطار المعايير المحاسبية الدولية من المحتم أن تكون مهام التوحيد أشق كثيراً. وأخطرت الإدارة المجلس بأنها تعتزم تعزيز تعليمات الإقفال وأنها أعدت واستخدمت إجراءات تضمن إمكان مصادقة موظفي المقر على جودة البيانات الآتية من الميدان.

٦١ - ويلاحظ المجلس أن خطة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية عموماً قد حُدثت في نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٢ لتحديد الطريقة التي ستستخدم لإدماج النظام المتكامل في مشروع المعايير المحاسبية الدولية. والآن تبين خطة المعايير المحاسبية الدولية أنه فيما يختص بالنظام المتكامل تتمثل التواريخ المستهدفة الرئيسية في ما يلي:

(أ) في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢: يبدأ إعداد التعديلات/التحسينات التقنية التي ستدخل على النظام المتكامل وقواعد البيانات والنظم المحلية والإجراءات لدعم متطلبات

المعايير المحاسبية الدولية، والتاريخ المستهدف للاستكمال هو ٣١ تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه؛

(ب) اعتباراً من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢: يجري إدخال رموز أصناف جديدة في إطار النظام المتكامل للقيام بشكل منفصل بمحصر "التكاليف المرتبطة" المعالجة بالمعايير المحاسبية الدولية فيما يختص باحتياز الأصول. والتاريخ المستهدف للاستكمال هو ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣؛

(ج) بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢: استكمال إعداد واختبار النسخة الأولية من التعديلات/التحسينات التقنية المراد إدخالها على النظام المتكامل، المسماة "بروكيور بلص" (Procure Plus)، وقواعد البيانات والنظم المحلية وإجراءات مكتبية معينة، دعماً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية؛

(د) بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣: اختبار عملية دفتر الأستاذ الموازية في إطار النظام المتكامل وتعزيز عملية توحيد البيانات المالية مع بيانات المجموعة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛

(هـ) بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣: تأكيد النسخة النهائية من خطة الانتقال مشفوعة بتعليمات لأجل الأرصدة الافتتاحية ودفتر الأستاذ الموازي المختبر الداخلي في إطار النظام المتكامل وعمليات معززة يجري فيها توحيد البيانات المالية، والهيكلة التامة لمجالات الانطلاق والنظم المعززة والعمليات الرامية إلى دعم المعايير المحاسبية الدولية.

٦٢ - والمجلس يرحب بتحديد الإدارة للمهام الرئيسية والتواريخ المستهدفة لإعداد النظام المتكامل لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، كما يقر بانعقاد سلاسل مكثفة من الاجتماعات منذ شباط/فبراير ٢٠١٢ بين فريق الأمم المتحدة المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وكبار الموظفين في المكاتب الموجودة خارج المقر وداخل إدارة الدعم الميداني لبحث الحاجة إلى استعمال النظام المتكامل ونظام غاليليو ونظام ميركوري كجزء من استراتيجية الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية؛ فضلاً عن تقديم إحاطات تفصيلية للجنة الإدارية. ولكن المجلس يلاحظ أيضاً أن الخطة بصورتها الحالية لا تقدم أي تفاصيل سوى مهام المستوى الرفيع الخمس المتعلقة بطريقة تقسيم مهمة تجهيز النظام المتكامل فيما بين نيويورك والمكاتب الموجودة خارج المقر، وكذلك بشأن ما ستطوي عليه كل مهمة. ويشجع المجلس الإدارة على مواصلة تطوير كل من هذه المهام الرئيسية وعلى الإسهاب في وصف الأعمال المتعين الاضطلاع بها لأجل النجاح في إنجاز تلك المهام.

٦٣ - يوصي المجلس الإدارة بما يلي: (أ) وضع تفاصيل في إطار استراتيجية التطبيق، تبين ما ستتطوي عليه كل من المهام الرئيسية المبينة في الفقرة ٦١ أعلاه، وتوفير التغطية لجميع الكيانات المتأثرة في المجلد الأول (الأمم المتحدة) والمجلد الثاني (عمليات حفظ السلام) من التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة؛ (ب) إعادة تقييم المخاطر التي تتهدد التطبيق. ويوصي المجلس باستكمال استراتيجية التطبيق في موعد لا يتجاوز بدء الربع الثالث من ٢٠١٢.

٦٤ - كما يوصي المجلس بأن توضح الإدارة عند وضع الصيغة النهائية لخطة التطبيق الجديدة ما يلي: (أ) توقيت وكيفية تأكيدها امتلاك النظام المتكامل الخاصة اللازمة لمعالجة البيانات القائمة على أساس الاستحقاقات، والتكاليف التي سينطوي عليها أي تطوير؛ (ب) عملية التوحيد اللازمة لإنتاج بيانات مالية متماشية مع المعايير المحاسبية الدولية للمجلدين الأول والثاني من التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة.

٦٥ - وقد وافقت الإدارة على التوصيات. وذكرت أنه جرى في ١٩ حزيران/يونيه إعداد وثيقة تنطوي على تفاصيل الترتيبات الانتقالية المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية. وهذه الوثيقة تفصل كيفية معالجة الثغرات الرئيسية الناشئة في تطبيق المعايير، نتيجة للتأخير في تنفيذ أوموجا، وذلك باستعمال نظم قديمة مثل النظام المتكامل وغاليليو وميركوري. كما تبين الوثيقة المبادئ التوجيهية للترتيبات الانتقالية وسجل المخاطر الأولي مشفوعاً بتدابير للطوارئ تستهدف معالجة تلك المخاطر. وقد استخدمت هذه الوثيقة لتقديم إحاطة إلى هيئة أكستنتشر (Accenture)، وهي الجهة التي باعت أوموجا واستعين بها للمصادقة على الترتيبات الانتقالية المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية ضماناً للتآلف مع خطط إنشاء أوموجا والجهود المبذولة لترحيل البيانات. ونتائج الاستعانة بتلك الجهة سوف تتوافر بحلول منتصف آب/أغسطس وستسمح بزيادة صقل الخطط لزيادة التخفيف من أثر المخاطر.

### تطوير النظام المتكامل

٦٦ - يلاحظ المجلس أن الحصول على فوائد رئيسية من المعايير المحاسبية الدولية يتوقف على امتلاك نظام إبلاغ فعال قائم على الاستحقاقات لتمكين الإدارة من استعمال المعلومات الجديدة لتحسين إنجاز العمليات والخدمات. وهذه الخاصية المتعلقة بالإبلاغ ستكون غير متاحة من النظام المتكامل ولكنها أحد المنجزات الرئيسية لمشروع تخطيط الموارد في المؤسسة. ولذلك، ستتأخر الفوائد المستمدة من المعايير السالفة الذكر فيما يختص بكل سنة يعتمد فيها على النظام المتكامل.

٦٧ - وقد أبرز المجلس مخاطر الخطأ الكامن في استعمال الحلول المؤقتة اليدوية بكثافة. وهذه الحلول المؤقتة تنبع جزئياً من الحاجة إلى دمج المعلومات المستمدة من نظم قديمة مختلفة عديدة، من قبيل نظم غاليليو وصن وميركوري. وستكون الوصلات الإلكترونية أسلوباً لنقل البيانات يتسم بدرجة موثوقية أكبر كثيراً مما تتسم به عمليات الترحيل اليومي اليدوية، ولكن من غير الواضح كيف ومتى يمكن إقامة هذه الوصلات البينية وما إذا كان هناك مبرر عملي لإقامتها. وتحتاج الإدارة إلى تقييم ضرورة تطوير النظام المتكامل بحيث يشمل وصلات بينية إلكترونية للحصول على أرقام قائمة على أساس الاستحقاقات كي تستخدم في إعداد الأرصدة الافتتاحية وأرصدة نهاية السنة (لتعزز كل من جودة البيانات وقابليتها للمراجعة) بدلاً من اللجوء إلى الخيار الأكثر انطواءً على المخاطر المتمثل في ترحيل القوائم اليومية اليدوية. وفي الوقت ذاته، لا تزال هناك حالة انعدام للوضوح فيما يتعلق بطريقة وموعد التحول من النظام المتكامل إلى أوموجا.

٦٨ - وأحطرت الإدارة المجلس بأنها تعتزم أن تقلل إلى أدنى حد من قيد البيانات اليدوية باستعمالها خاصية تحميل البيانات آلياً في النظام المتكامل وأن توسعها، عند اللزوم، أن تستخدم أيضاً القدرات الشبكية لذلك النظام كي تقلل إلى أدنى حد من مخاطر نقل البيانات فيما يختص بالعمليات الميدانية. إلا أن الإدارة تقر بوجود ثغرة كبيرة في خاصية النظام المذكور فيما يتصل بحاسبة الأصول، لا سيما في عدد من أماكن غير مرتبطة بحفظ السلام وبالنسبة لأنواع معينة من الأصول، وبأنها لا تملك حتى الآن خطة كاملة لحصر بيانات الأصول. وكانت خيارات معالجة هذه المشكلة لا تزال قيد التقييم عند إعداد هذا التقرير، والمجلس يساوره القلق لأن مثل هذا المجال المعقد البالغ الأهمية للنجاح في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بنجاح ما زال بدون حل.

٦٩ - ويوصي المجلس بأن تقيّم الإدارة وتوضح: (أ) تكاليف وفوائد إقامة وصلات بينية إلكترونية بين النظام المتكامل والنظم القديمة لإنتاج بيانات مالية بالاستناد إلى المعايير المحاسبية الدولية؛ (ب) توقيت وطريقة التحول من النظام المتكامل إلى أوموجا؛ (ج) أن تصوغ حلاً عملياً لحصر بيانات محاسبة أصول دقيقة كاملة، وذلك على سبيل الاستعجال.

٧٠ - ويلاحظ المجلس أن دائرة عمليات المعلومات المالية التابعة للأمم المتحدة تعمل مع الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وإدارة الخدمات الميدانية للاتفاق على تصميم لحل قائم على النظام المتكامل. وعلى وجه التحديد، تحددت بعض التواريخ الشديدة الأهمية، وهي على النحو التالي: بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، يجب أن تكون دائرة عمليات المعلومات المالية والفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية قد اتفقا على هيكلية دفتر

الأستاذ العام اللازمة؛ ومتى تم الاتفاق على ذلك، سيعد مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحلول ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢، تطبيقاً خاصاً بدفتر الأستاذ العام استناداً إلى متطلبات دائرة عمليات المعلومات المالية القائمة حالياً. ويلاحظ المجلس أن فريق إنشاء أوموجا يعد مخطط حسابات وهيكل ترميز متصل به يعرف باسم مجموعة العلامات الترميزية.

٧١ - ولبلوغ الحد الأقصى من الفائدة المستمدة من العمل المنجز فعلاً بشأن إعداد مخطط حسابات وهيكل ترميز حسابات على يدي فريق أوموجا، يوصي المجلس بأن يواصل مكتب تكنولوجيا المعلومات ودائرة عمليات المعلومات المالية التعاون الوثيق مع الفريق فيما يختص بإعداد خاصية النظام المتكامل لإنجاز المعايير المحاسبية الدولية، باستعمال المعرفة والخبرة المكتسبين فعلاً في إعداد تطبيق دفتر الأستاذ العام لأوموجا.

### الجاهزية في البعثات والمكاتب الموجودة خارج المقر

٧٢ - منذ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أجرى الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية استعراضات سابقة للتطبيق واختباراً في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومركز التجارة الدولية، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وافترض في هذه الممارسات استعمال مرحلة أساس أوموجا لدعم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ولذلك لا تتصل النتائج اتصالاً كلياً بالاستراتيجية الجديدة.

٧٣ - واستناداً إلى أعمال المجلس في البعثات والمكاتب الموجودة خارج المقر، واعتماداً على المساعدات والأفكار المدروسة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية، فضلاً عن نتائج استعراضات الإدارة السابقة للتطبيق، لاحظ المجلس نشوء عدد من المواضيع والشواغل المتسقة في شتى الأماكن. وعلى وجه التحديد:

(أ) تعني حالات التأخير في مشروع أوموجا أنه ليست هناك خاصية نظام متاحة لدعم عملية جمع بيانات الأصول، وأن مهمة جمع البيانات والمصادقة عليها وتقييمها في بدايتها ليس إلا. لذلك، فإن المسار الزمني لإكمال التحقق من الأصول وتقييمها بما يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية وإدخال تغييرات على النظم وإعداد عمليات مؤقتة يدوية لا يتماشى مع المواعيد المستهدفة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية. إلا أن المجلس يقر بأن الجداول المخصصة لجمع البيانات، وعلى سبيل المثال ما أعد منها للثروة العقارية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قد أعدت؛ كما صدرت التعليمات بشأن المنشآت والمعدات. كما أخطرت الإدارة المجلس بأنه عند إعداد هذا التقرير كانت المواصفات الوظيفية والتقنية

للتغيرات المقرر إدخالها على نظام غاليليو قد استكملت، وكذلك الأمر بالنسبة للاستعانة بخبراء استشاريين لإعداد المرحلة الأولى من منهجية تقييم الأصول لعمليات حفظ السلام؛

(ب) كان هناك سوء تقدير للموارد اللازمة لجمع البيانات والتصديق عليها وتنقيتها. فالأماكن الموجودة خارج المقر لا تملك الموارد الكافية للاضطلاع بالأعمال التمهيدية أو التطبيق ويتعين عليها أن تبحث عن موارد ضمن الميزانيات الموجودة، بالإضافة إلى موارد لتنفيذ أوموجا، والقيام، في حالة البعثات، بتنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. والأعمال الإضافية لازمة دون أي تغييرات على الولايات القائمة. وإذا كانت أفرقة التطبيق المحلية مفتقرة إلى الموارد الكافية وليست لديها أولويات واضحة، فإن ذلك يمكن أن يحدث إبطاءً شديداً، لا في مجرد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بل في مشاريع تحويل الأعمال الهامة الأخرى أيضاً؛

(ج) لا يوجد على الصعيد المحلي فهم كاف للفوائد المستمدة من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ويقترن ذلك بانعدام مشاركة الإدارة العليا المحلية ومساءلتها وإسهامها لدعم التطبيق.

٧٤ - يوصي المجلس الإدارة العليا بالعمل على وجه السرعة لإيجاد حلول لأي أولويات متضاربة في مجال تحويل الأعمال؛ وضمان توافر موارد كافية للبعثات والمكاتب الموجودة خارج المقر لدعم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وغير ذلك من مشاريع تحويل الأعمال.

٧٥ - واستعرض المجلس أيضاً تقييم الإدارة الذي أجرته فيما يختص بالتقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام التابعة لها. ويرد في المرفق الثالث موجز يشمل تعليقات المجلس على التقدم المحرز. ويتسق التحديث الذي قدمته الإدارة مع النتائج التي خلص هو إليها، على النحو المبين في هذا التقرير، وهو يكشف عن حدوث قدر طيب من التقدم في مجالات من قبيل إعداد إطار السياسات المحاسبية. إلا أن المجلس يحدد عدداً من القضايا ويساوره قلق شديد لأن الدليل المحاسبي الذي من المقرر أن تستخدمه عمليات حفظ السلام ربما لن يبدأ العمل به قبل آذار/مارس ٢٠١٣ - أي قبل ثلاثة أشهر تقريباً من الموعد المحدد لوضع المعايير المحاسبية الدولية موضع التطبيق.

#### إعداد إطار السياسة المحاسبية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية

٧٦ - أكملت الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ المشروع الأولي لإطار السياسة المحاسبية الكامل، وهى تشارك المجلس بشكل فعال لإيضاح سياساتهما المحاسبية المقترحة والاتفاق عليها. ورغم أن بعض السياسات المقترحة لا يتماشى بشكل فوري مع المعايير

المحاسبية الدولية (انظر المرفق الرابع)، ما برح الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية يعالج الشواغل التي تَورق المجلس، ولم يعد متبقياً سوى بضعة أمور تنتظر الحل.

### إعداد توجيه التطبيق

٧٧ - نظراً لضغط المسار الزمني للاعتماد في عمليات حفظ السلام والأمانة العامة، بات من الأمور الحيوية تحويل مجموعة السياسات المحاسبية المتفق عليها إلى توجيه عملي يمكن أن يستخدمه الموظفون بسهولة. وحسبما لوحظ في استعراضات ما قبل التطبيق، فإن البعثات والمكاتب الموجودة خارج المقر تعتبر هذا خطوة حيوية لازمة لتمكينها من التقدم للأمام بكفاءة وفاعلية.

٧٨ - ويدرك المجلس أن الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية يعتزم تحديث وتعديل التوجيه المحاسبي الموجود لا إلى إعداد تعليمات جديدة. لذلك، سيكون من الضروري إجراء استعراض دقيق للتحديثات المدخلة على التوجيه القائم، وذلك التماساً للاتساق مع إطار السياسة المحاسبية القائم على المعايير المحاسبية الدولية قبل إصداره. وكما لوحظ في الفقرة ٧٥ أعلاه، يساور المجلس القلق لأن الخطط الجارية ترتأي إصدار توجيه محاسبي منقح لأجل عمليات حفظ السلام قبل ثلاثة أشهر فقط من الموعد المقرر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية. ويرى المجلس أن هذا التوجيه الهام يجب إصداره في موعد لا يتجاوز كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٧٩ - وآخر اقتراح يدعو إلى استعمال النظام المتكامل يقوم على قيد بيانات الاستحقاقات في النظام المتكامل باستخدام قسائم يومية معدة من قيود قائمة على أساس الاستحقاق واردة من مكاتب نائية لا يتوافر فيها ذلك النظام. وهذا يعني أن الضوابط الداخلية القائمة حالياً في ذلك النظام للمصادقة على البيانات وتصحيح الأخطاء لن تعمل في مثل هذه الأماكن النائية. ولذلك، ستحتاج الإدارة العليا إلى العمل على إيجاد ضوابط تعويضية رئيسية تستخدم في الأماكن النائية لتأمين دقة القدر الكبير من مدخلات النظام المتكامل من البيانات القائمة على أساس الاستحقاقات.

٨٠ - يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة عند إعداد التوجيه المتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية من أجل الاستخدام في شتى أنحاء المنظمة، ولا سيما في الأماكن التي لا يتاح فيها نظام المعلومات الإداري المتكامل وضوابطه، بما يلي: (أ) ضمان إدراج الإجراءات في التوجيه وضمن الرقابة المناسبة على دقة البيانات المعدة للإدراج اليدوي في النظام المتكامل وعلى اكتمالها وموثوقيتها؛ (ب) النظر فيما إذا كان من المحقق لدرجة أكبر من فاعلية التكلفة ودرجة أقل من التعقيد وقدر أقل من المخاطر إعداد توجيه جديد

للتطبيقات بدلاً من تحديث التوجيه المحاسبي القائم وتعديله. كما يرى المجلس أن من المتعين توفير التوجيه المنقح لعمليات حفظ السلام في موعد لا يتجاوز كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

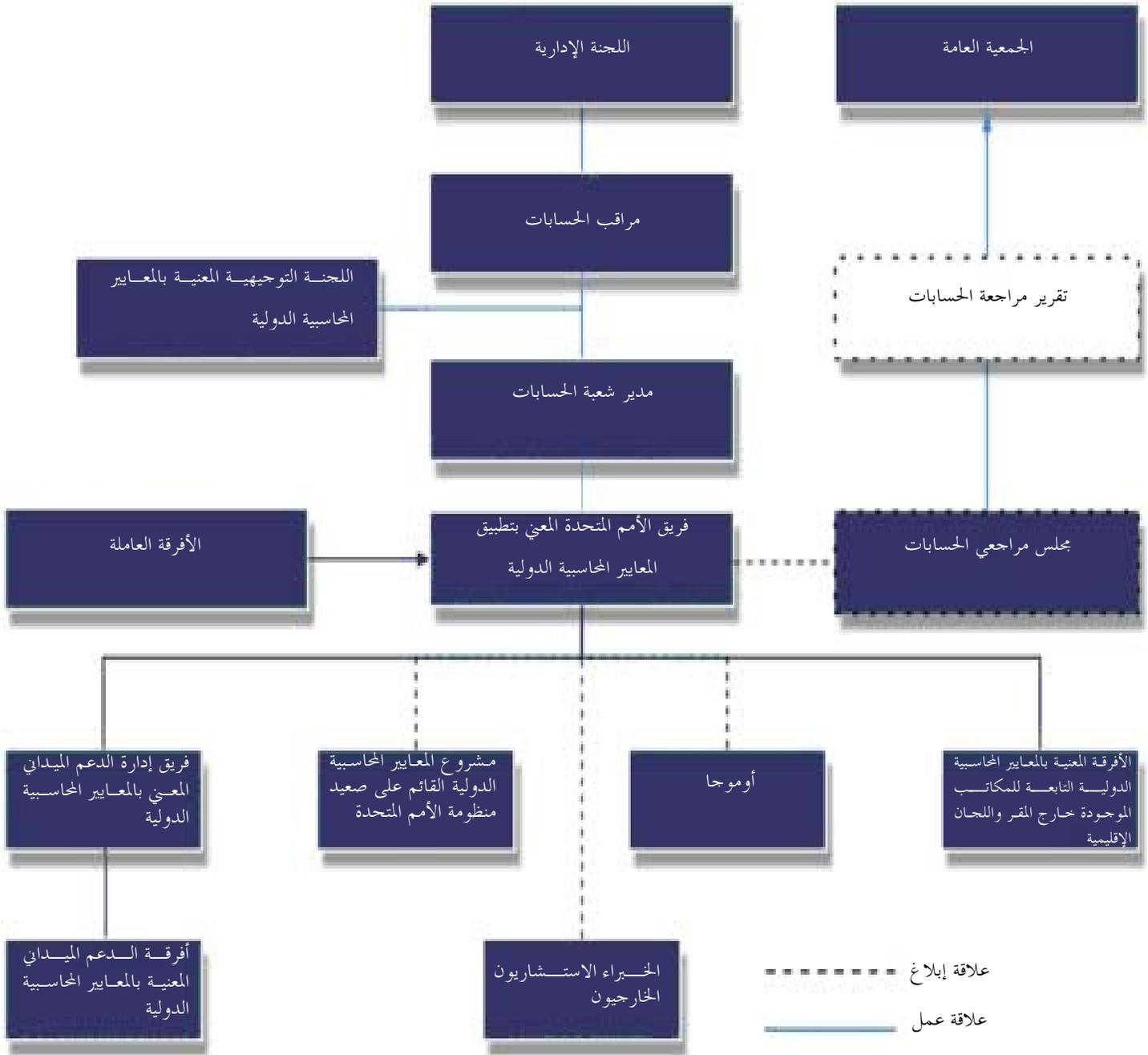
٨١ - وقد وافقت الإدارة على توصيات المجلس. وذكرت أن بعض المبادئ التوجيهية القائمة ربما تستحق التحديث. وعلى سبيل المثال، فإن المبادئ التوجيهية لإدارة الممتلكات تنطوي على إجراءات قائمة عديدة من قبيل التحقق من الأصول واختبارات القصور، مما يجعلها مواتية للإبلاغ المالي المراعي للمعايير المحاسبية الدولية، مما يقلل الجهد المبذول لإدارة التغيير.

## جيم - الحوكمة

٨٢ - لا تزال اللجنة التوجيهية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية هي هيئة الحوكمة الرئيسية المسؤولة عن تطبيق تلك المعايير (انظر الشكل أدناه). ويلاحظ المجلس أنه في غضون ٢٠١١ و ٢٠١٢ ركزت تلك اللجنة بصورة مطردة على تحديد وإدارة المخاطر التي تتهدد التطبيق الجيد التوقيت، لا على وضع السياسات العامة. ويحتفظ للمشروع بسجل للمخاطر الشديدة ترصده اللجنة التوجيهية بشكل منتظم. ونظراً لتصاعد المخاطر التي تتهدد التطبيق وتصل بشدة الاعتماد على تنفيذ أو موحا، كثفت اللجنة الإدارية أيضاً رقابتها لمشروع أو موحا وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية معاً، بوسائل تشمل تقييم أوجه التكافل بين استراتيجيات تنفيذ كل منهما، بفضل استعراضات فصلية وأنشطة أخرى يضطلع بها حسب الضرورة.

٨٣ - ويلاحظ المجلس أنه في أعقاب توصياته السابقة جرى تعزيز هيكل الحوكمة المعني بالمعايير المحاسبية الدولية. ولا تزال المسؤولية اليومية المتعلقة بإدارة المشروع ملقاة على عاتق نائب مراقب الحسابات، الذي يرأس أيضاً فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية القائمة على صعيد المنظومة. ومراقب الحسابات يرأس اللجنة التوجيهية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية، وقد أخطرت الإدارة المجلس أنه هو الموظف الأقدم المتولي زمام المشروع. ونظراً لأهمية مشروع المعايير المحاسبية الدولية، وعلاقة التكافل بين مشروع أو موحا ومشروع تطبيق تلك المعايير، كثفت اللجنة الإدارية، التي يرأسها الآن رئيس ديوان الأمين العام، رقابتها للتقدم المحرز في هذين المشروعين وتدخل بنشاط لتيسير تنفيذهما في الوقت المحدد. ويرى المجلس أن الإجراءات المتخذة لتعزيز ترتيبات الإدارة العليا خطوة إيجابية تظهر المستوى اللازم من الالتزام والمشاركة على مستوى عالٍ مناسب في الأمم المتحدة، وسيقيّم هذه التغييرات في تقاريره المقبلة.

## هيكل حوكمة مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام



المصدر: خطة الأمم المتحدة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٨٤ - لم يجر تحديث الهيكل الراهن المبين في الشكل أعلاه ليعكس التحول في الاستراتيجية صوب استعمال النظام المتكامل للاعتماد في المرة الأولى. ويرى المجلس أنه من المتعين دمج فريق دائرة عمليات المعلومات المالية ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، اللذين يطوران النظام المتكامل في الوقت الحالي لأجل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، في هيكل حوكمة بغرض إنشاء خطوط إبلاغ واضحة تتعلق بالتقدم المحرز في الحل القائم على النظام المتكامل ولتمكين الجهات المتولية زمام المشروع المعايير من إدارة المخاطر الناشئة عن النظام المتكامل.

٨٥ - يوصي المجلس بأن تدمج اللجنة التوجيهية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية فريق الدعم التقني المعني بنظام المعلومات الإدارية المتكامل في الإطار العام لمشروع المعايير لضمان المساءلة ورصد هذا الجانب الجديد من جوانب المشروع.

٨٦ - ويلاحظ المجلس أن الإدارة أنشأت في ٢٠١٠ فريقاً عاملاً مشتركاً معنياً بالمعايير المحاسبية الدولية وبأوموجا ولكن أعمال الفريق العامل هذا لم تبق على حالها. وقد عادت الإدارة إلى اللجنة التوجيهية للمعايير المحاسبية الدولية وأوموجا، وتناولت اللجنة الإدارية مناقشة مسائل التداخل. ولذلك، فإن توصية المجلس السابقة المتعلقة بوضع صيغة نهائية للفريق العامل المشترك الجديد (A/66/151، الفقرة ٥٣) قد تجاوزتها الأحداث.

٨٧ - وبينما يلاحظ المجلس تعزيز ترتيبات الحوكمة في إطار اللجنة الإدارية، فإن هناك - نظراً لأوجه تكافل مشروع المعايير المحاسبية الدولية وأوموجا - حاجة واضحة إلى التناسق الشديد بين المشروعين لضمان تلبية أهدافهما المتلاقية. ويلاحظ المجلس وجود تعاون وثيق جداً في التطبيق والتنفيذ. وكان المجلس قد أوصى سابقاً بأن تقيّم الإدارة جدوى دمج أنشطة تغيير الأعمال لمشروع المعايير المحاسبية الدولية ومشروع أوموجا (المرجع نفسه، الفقرة ٥٢). وعلى ضوء التطورات القريبة العهد، يشجع المجلس الإدارة على مواصلة تعزيز الترتيبات الرامية إلى العمل المشترك المناسب، والتخطيط، وأنشطة إدارة التغيير المتعلقة بالمشروعين.

### ميزانية التطبيق

٨٨ - بلغت الميزانية الاسترشادية العامة المجازة من الجمعية العاملة لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية في ٢٠٠٦، ٢٣ مليوناً من الدولارات (انظر المرفق الخامس). وما تزال الميزانية العامة كما هي، رغم تغير القسمة بين المبالغ التي ستمول من الميزانية العادية (١١,٦ مليون دولار سابقاً، ٩,٦ ملايين دولار الآن) وحساب دعم عمليات حفظ السلام (١١,٤ مليون دولار سابقاً، و ١٣,٤ مليون دولار الآن) نظراً لأن مستوى الجهد اللازم للتأهب لعمليات حفظ السلام أكثف من حيث الموارد. وفي نهاية آذار/مارس ٢٠١٢، كانت الإدارة قد أنفقت نحو

٧,٢ ملايين دولار فيما بين ٢٠٠٦ و ٢٠١٢، ولا تزال هناك ٩,١ ملايين دولار متاحة حتى نهاية فترة السنتين الجارية.

٨٩ - وليس هناك أي تخفيض مخطط له في الميزانية البالغ قدرها ٢٣ مليون دولار، وقد قبلت الإدارة توصية المجلس السابقة الداعية إلى زيادة المواءمة بين الميزانية المتاحة واستراتيجية التطبيق. إلا أن المجلس يلاحظ أن المعلومات المقدمة المتعلقة بالميزانية لم يجر تحديثها لتعكس الاستراتيجية الجديدة القاضية باستخدام النظام المتكامل. وليس واضحاً كيف ستوفر الموارد اللازمة لذلك النظام وما إذا كانت تغيراته، بصورة أكثر تحديداً، ستمول من ميزانية أو موحا أو ميزانية المعايير المحاسبية الدولية أو من ميزانية مستقلة كل الاستقلال تخصص للنظام المتكامل.

٩٠ - ويلاحظ المجلس أن المخصص المخصص الخبز لاستخدام الخبراء الاستشاريين الممول من حساب الدعم قد ارتفع من ٦,٤ ملايين دولار إلى ٩,٤ ملايين دولار. وهذا مقابل إجمالي قدره ٥,١ ملايين دولار للوظائف الثابتة الدائمة. وكان المجلس قد ركز الضوء سابقاً على الحاجة إلى موازنة استعمال الخبراء الاستشاريين بالحاجة إلى إنشاء قدرة وإمكانية مستدامتين للإدارة المالية الداخلية. ويشجع المجلس الأمانة العامة مرة أخرى على ضمان إيجاد دراية فنية داخلية كافية بالمعايير المحاسبية الدولية والإبقاء عليها بعد التطبيق سعياً لبلوغ الحد الأقصى من الفوائد المستمدة من تلك المعايير، وعلى ضمان استدامة خيار المعايير المحاسبية الدولية في الأجل الطويل.

٩١ - وأبرز المجلس الاستنتاجات المستمدة من استعراض ما قبل التطبيق، ومفادها أن الموارد بالمكاتب الموجودة خارج المقر محدودة. ويدرك المجلس أنه ليس لدى كل من المكاتب ميزانية منفصلة للتطبيق وأنه يتوقع أن تحصل تلك المكاتب على الموارد من المخصصات الموجودة. بيد أنه لا تزال هناك حالات من البلبلة فيما يختص بطريقة تحقيق ذلك، لا سيما عند النظر إليه على ضوء أنشطة تحول الأعمال الأخرى ذات الأولوية، التي من قبيل النظام الجديد لتخطيط موارد المؤسسة. ويساور المجلس القلق نظراً للانعدام العام للوضوح والمعلومات بشأن حجم النشاط اللازم خارج فريق التطبيق المعني بالمعايير المحاسبية الدولية القائم في المقر، وبشأن طريقة تمويل ذلك مستقبلاً.

٩٢ - وافقت الإدارة على توصية اللجنة التي تدعوها إلى تحديد الموارد المدرجة بالميزانية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية المنقحة وللدعم اعتماد المعايير السالفة الذكر عند حدوثه للمرة الأولى.

٩٣ - كما يكرر المكتب توصيته السابقة التي تدعو الإدارة إلى التخطيط لإيجاد قدرة ودراية فنية داخليتين كافيتين لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ولدعم المشروع في الأجل الطويل.

٩٤ - وأخطرت الإدارة المجلس بأنها تقر بقيمة توصيته الداعية إلى إنشاء قدرة ودراية فنية داخليتين كافيتين لدعم أنشطة ما بعد التطبيق، إلا أنها لاحظت أن كثيراً من الموارد التعاقدية موجهة لإدارة الجولات الأولية من التدريب والقدرة الاحتياطية اللازمة أثناء إعداد الأرصدة الافتتاحية.

## خامساً - الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بصناديق الأمم المتحدة وبرامجها

### ألف - موجز عام

٩٥ - يورد هذا الفرع نظرة عامة على التقدم الذي أحرزته صناديق الأمم المتحدة وبرامجها التي يراجع المجلس حساباتها. وهو يركز أساساً على الكيانات التي تستهدف اعتماد المعايير المحاسبية الدولية في ٢٠١٢ ودخلت السنة الأولى للتطبيق وتهدف إلى إنتاج أول بيانها المالية المراعية للمعايير المحاسبية الدولية في ٢٠١٣.

٩٦ - ويورد الجدول ١ نظرة عامة مُحدثة على التقدم الذي أحرزته الكيانات عام ٢٠١٢ في تطبيق المعايير السالفة الذكر. وبينما ظل معظم الكيانات يواجه درجات مخاطر متباينة تتهدد نجاح التطبيق ولا يستطيع المجلس القطع في هذا الوقت بما إذا كان ممكناً النجاح في إعداد مجموعة بيانات مالية قابلة للمراجعة الحسابية، يرى المجلس ما يلي:

(أ) يسير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، والأونروا، واليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على الطريق نحو التطبيق الناجح في ٢٠١٢. وهناك مجالات معينة يمكن أن يحقق فيها كل من هذه الكيانات مزيداً من التحسن (في اختتام الأعمال المتعلقة بتقييم الأصول والالتزامات، على سبيل المثال) لإدارة المخاطر المتبقية؛

(ب) هيئة الأمم المتحدة للمرأة هي كيان مشكل حديثاً اختار ٢٠١٢ لتكون سنته الأولى لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية. ويساور المجلس القلق إزاء التقدم المحرز حتى الآن، وهو يرى أن النجاح في التطبيق يواجه مخاطر شديدة. ويعقب المجلس بشكل منفصل، في الفرع الرابع، على هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٩٧ - وقد استكمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، والأونروا، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة أطر سياساتهم المحاسبية، ولكن كيانين فحسب (الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة والأونروا) وضعا الصيغ النهائية لسياستهما المحاسبية في ٢٠١٢، بعد بدء سنة الاعتماد الأولى. ويعني استكمال هذه السياسات في السنة الأولى لتطبيق المعايير أن الكيانات المعنية ستحتاج إلى تسوية حساباتها لكي تدخل أرقاماً قائمة على أساس الاستحقاقات لأجل الأرصدة الافتتاحية اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وهذا تعقيد إضافي يواجه تلك الكيانات، وينبغي أن تتغلب عليه عند إعداد الأرصدة الافتتاحية، وهو يزيد من مخاطر الخطأ.

٩٨ - وبينما تسير الكيانات على الطريق الصحيح عموماً، فإنها ما تزال تواجه عدداً من التحديات التي يمكن أن تؤثر على نجاح تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، متمثلة فيما يلي:

(أ) ضمان جمع كافة البيانات المحاسبية الرئيسية وتنقيتها وإدخالها في النظام المحاسبي المناسب وضمان جاهزيتها للتحويل إلى أرصدة افتتاحية قابلة للمراجعة المحاسبية. ويلاحظ المجلس أنه على الرغم من توصياته السابقة بشأن هذه الأمور لم يكمل الكثير من الكيانات حتى الآن عمليات تنقية بياناته وقت إعداد هذا التقرير؛

(ب) إعداد بيانات مالية تجريبية تتضمن بيانات محاسبية حقيقية جاهزة للمراجعة المحاسبية من قبل المجلس في موعد لا يتجاوز ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢؛

(ج) إعداد خطط تحقيق للفوائد وما يرتبط بها من عمليات لإدارة التغيير.

الجدول ١  
التقدم مقابل أهداف التطبيق

المعايير الرئيسية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	صندوق الأمم المتحدة للسكان	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	اليونيسيف	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	الأونروا	الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة
المخاطر التي تتهدد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في ٢٠١٢	مخاطر قليلة	مخاطر قليلة	مخاطر قليلة	مخاطر قليلة	مخاطر قليلة	مخاطر قليلة	مخاطر قليلة
وجود خطة تطبيق شاملة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
الخطة تحدد معالم الطريق المناسبة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
الكيان على الطريق مهتدياً معالم الطريق الرئيسية	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
وجود نظام واف بالغرض لإدارة موارد المؤسسة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	جزئياً؛ ويعتمد على نظام قديم متماسي جزئياً ويمكن ألا يكون مستداماً في الأجل الطويل
خطط لجمع البيانات المحاسبية وتنقيتها وترحيلها تسير في المسار السليم	في تقدم وحارية	في تقدم وحارية	في تقدم وحارية	في تقدم وحارية	في تقدم وحارية	نعم	في تقدم وحارية
أعد مشروع البيانات المالية النموذجي وجرى إطلاع المجلس عليه	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
			جرى إطلاع المجلس على المشروع الأول في ٢٠١١، لا على نسخة ثنائية تتضمن مجموعة من السياسات المحاسبية				

المعايير الرئيسية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	صندوق الأمم المتحدة للسكان	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	اليونيسيف	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	الأونروا	الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة
توجد خطط واضحة لإنشاء أرصدة افتتاحية	نعم	نعم	نعم	في تقدم وجارية؛ ولم تقدم الخطط عند مراجعة الحسابات ولكنها قدمت في وقت لاحق	نعم	نعم	جزئياً
تتضمن الخطط تجربة باستعمال بيانات محاسبية حقيقية	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

٩٩ - كما يقدم المجلس في الفرع الخامس - دال موجزاً يبين التقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الكيانات الأخرى الداخلة ضمن اختصاص المجلس بما فيها الكيانات التي تتبع استراتيجية الأمم المتحدة للتطبيق.

١٠٠ - وفيما يختص بجميع الكيانات، يواصل المجلس: (أ) الإسهام بقوة في دعم اعتماد المعايير المحاسبية الدولية؛ (ب) إدراج المسائل المتصلة بالمعايير المحاسبية الدولية في رسائله الإدارية التفصيلية؛ (ج) إعداد تقارير في شكل استثمارات مطولة لكل كيان بعينه تشمل تغطية الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية المتصلة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

## باء - الحوكمة وترتيبات التطبيق

١٠١ - يوجز الجدول ٢ التقدم الذي أحرزته الكيانات فيما يختص بالحوكمة وترتيبات التطبيق.

### التقدم بالمقارنة بأهداف التطبيق

١٠٢ - بصفة عامة، رأى المجلس أن هناك التزاماً قوياً بتنفيذ خطط التطبيق وقدرراً طيباً من التقدم تحقق بالمقارنة بكافة معالم الطريق الرئيسية، بل شهد في بعض الحالات إجراءات متسارعة. وقد حافظت الكيانات جميعها على حوكمة مشاريعية فعالة؛ وجميعها أنشأ أفرقة تطبيق مزودة بموارد كافية، ويستثنى من ذلك الأونروا والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. وفي السنة الماضية، شدد المجلس على عدم وجود فائض

مشاريعي وفريق مخصص لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الأونروا. كما ساور القلق المجلس لأن الأونروا جمدت خططها الرامية إلى تعيين مدير للمشروع بسبب قيود الميزانية (A/66/157، الفقرة ٨٥). وقد واصلت الأونروا تنفيذ المشروع دون مدير له، وإن حدث ذلك بمستوى شديد من الإسهام والمشاركة من قبل فريقها المعني بالشؤون المالية لكي يعوض نقص الموارد المخصصة.

١٠٣- كما لاحظ المجلس في تقريره السابق أن الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لم يكن لديه كبير للموظفين الماليين يقوم بقيادة المشروع، ولم يكن لديه بالمثل فريق مكرس للتطبيق. ولاحظ المجلس أن الصندوق قد عين كبيراً للموظفين الماليين لديه مسؤولية مباشرة تخوله الإشراف على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وأن هذا قد أسفر عن نهج كثير التحسن وأكثر تماسكاً فيما يختص بتطبيق المعايير تلك في شتى أنحاء شعبي الصندوق. ويرى المجلس أن الصندوق بحاجة إلى إنشاء دراية فنية داخلية كي تدير تحديات ما بعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية مع مراعاة تعقيد بعض الأدوات المالية الموجودة في محفظته.

## الجدول ٢

## الحوكمة وترتيبات التطبيق

المعايير الرئيسية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	صندوق الأمم المتحدة للسكان	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	اليونيسيف	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	الأونروا	الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة
ترتيبات الحوكمة وافية بالغرض تشترك الإدارة العليا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
وجود فريق معني بالتطبيق لديه كل الموارد وتمتع بالقدرة	نعم	نعم	جزئياً	نعم	نعم؛ وبعض الاعتماد المحدود على الخبراء الخارجيين	جزئياً؛ لا يوجد قائد للمشروع أو فريق تطبيق مكرس للمعايير المحاسبية الدولية	جزئياً؛ اعتماد شديد على الخبراء الاستشاريين الخارجيين
وجود ميزانية محدثة كافية	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	جزئياً؛ ولكن غير كافية باستثناء الخبراء الاستشاريين عند الحاجة	نعم
تمتع المشروع بإطار منشأ لإدارة المخاطر	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	جزئياً	لا
اكتمال إطار السياسة المحاسبية	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
المكاتب الميدانية مستعدة	جزئي	جزئي	جزئي	نعم	نعم	نعم	غير متاح
	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم		

١٠٤ - لاحظ المجلس في تقريره السابق أن الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية يمر بعملية إعادة بحث لجدوى استراتيجيته للتطبيق ريثما يوافق مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية على استعمال النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، وطرح شواغل أخرى بشأن المسارات الزمنية ومخاطر معينة. ونظراً لحالة استعداد الصندوق، شعر المجلس بالقلق لأنه رأى أن هدف التطبيق في الصندوق عام ٢٠١٢ ربما يكون غير واقعي، وأوصى بأن يقوم الصندوق على وجه السرعة بوضع الصيغة النهائية لاستراتيجية التطبيق وتقييم المخاطر

الخاصين به (انظر A/66/151، الفقرات ٨٩-٩١). ويلاحظ المجلس أن الصندوق ظل في حدود هدف ٢٠١٢ وأنه أحرز قدراً طيباً من التقدم وأن الإدارة تسيطر الآن بشكل جيد على المشروع.

### جاهزية الشبكات الميدانية

١٠٥- يقوم العديد من الكيانات بتشغيل شبكات ميدانية عالمية فسيحة الأرجاء. ويعتمد النجاح في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية اعتماداً شديداً على قدرة المكاتب الميدانية على فهم العمليات الجديدة اللازمة لتوليد بيانات دقيقة لأجل مشروع المعايير تلك. وكان المجلس قد شدد في السابق على قلقه بشأن جاهزية المكاتب الميدانية، ولكنه لاحظ حدوث قدر طيب من التقدم في تدريب الموظفين وتوجيههم. وثمة خطوة رئيسية، تلي استكمال السياسات المحاسبية، تتمثل في إعداد وإصدار توجيه تطبيق عملي يمكن أن يفهمه موظفو الميدان ويستعملونه بسهولة. ومن المهم أيضاً أن يثبت أيضاً الفريق المركزي لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، مع موظفي الميدان، من إتمام قابلية التعليمات للفهم والاستعمال قابلية تامة.

١٠٦- ولاحظ المجلس الإجراءات الأخرى المتخذة مركزياً لتخفيف مخاطر انعدام الجاهزية الميدانية. وعلى سبيل المثال، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي توجد لديه أضخم شبكة عالمية، 'المركز العالمي للخدمات المشتركة' لأجل المساعدة على معالجة المعاملات الأعدق في إطار المعايير المحاسبية الدولية لصالح الميدان، ولتقديم الدعم لأنشطة تطبيق تلك المعايير في الميدان. ويرى المجلس أن هذا كان نهجاً ناجحاً للاستفادة على النحو الأكثر تحقيقاً لفاعلية التكاليف من الموارد المتمثلة في الخبراء، بالاقتران بالدروس المستفادة من الكيانات الأخرى التي تدير شبكات عالمية للمكاتب الميدانية. إلا أن الاختبار الحقيقي الأول للجاهزية الميدانية سيتمثل في استكمال مراجعات الأرصدة الافتتاحية المقرر إجراؤها في الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠١٢. ومن المهم أن تحدد الكيانات الدروس المستفادة من مراجعات الأرصدة الافتتاحية والتعجيل بوضع تلك الدروس موضع التنفيذ.

### الأرصدة الافتتاحية

١٠٧- تعد معظم الكيانات لمراجعات حسابية شاملة للأرصدة الافتتاحية مقرر إجراؤها في الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠١٢. ولضمان حدوث ذلك بسلاسة ودون التأثير على المراجعة التجريبية والمراجعة النهائية اللتين ستجريان لاحقاً، من المحتم أن تعد تلك الكيانات وتصون سجلات مراجعة حسابات تشمل جميع تسويات أرصده الافتتاحية، وذلك حرصاً على تأكيدها وضماناً لتيسير مراجعة الحسابات بكفاءة.

١٠٨- وقد أوصى المجلس سابقاً بأن تفعل جميع الكيانات ما يلي إن لم تكن قد فعلته: (أ) تقييم بياناتها المالية على ضوء مجموعة متماشية مع المعايير المحاسبية الدولية تستهدف تحديد الإجراءات الضرورية والتنقيحات اللازمة لمراعاة الجدول الزمني للتطبيق؛ (ب) تعد بيانات مالية نموذجية وتضع خططاً واضحة لإعداد مجموعة من الحسابات للعملية التجريبية تضم بيانات محاسبية حقيقية، مع تخصيص وقت كاف لكي يستعرضها المجلس (A/66/151، الفقرة ٧٤).

١٠٩- ويلاحظ المجلس أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تواجه صعوبات في إنشاء أرصدة افتتاحية للممتلكات غير المستهلكة (الممتلكات والمنشآت والمعدات) حيث توجد حالات تأخير في إعداد البيانات وتقديم حساب عن الممتلكات المستهلكة (المخزونات) وتقييمها. ولذلك، يعمل المجلس في تعاون وثيق مع المفوضية لتقديم المشورة بشأن استعمال ترتيبات انتقالية لتقديم كشف حساب عن الممتلكات والمنشآت والمعدات. ولدى المفوضية خطة عمل لمعالجة هذه المجالات. وسيرصد المجلس التطورات طوال عام ٢٠١٢.

١١٠- ولاحظ المجلس أن تنقية البيانات فيما يختص بالمحاسبة القائمة على الاستحقاقات كانت غير مكتملة في مستهل ٢٠١٢ بالنسبة للبرنامج الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، والأونروا، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. إلا أن كل كيان من الكيانات كان على وشك حل هذه القضية وقت إعداد هذا التقرير. وبصورة أكثر تحديداً، وجد المجلس أن سجلات الأصول وأرصدة الإجازات السنوية للموظفين غير مكتملة. لذلك، تحتاج الكيانات إلى وضع أولويات لعمليات تحضير البيانات والتعجيل بتلك العمليات لضمان إتاحة المعلومات الدقيقة من أجل إعداد الأرصدة الافتتاحية. وما زال المجلس قلقاً بشأن اكتمال البيانات التي من هذا القبيل، وهو يشجع الإدارة على إعداد تدابير جارية صارمة للمصادقة على اكتمال جمع البيانات وتنقيتها.

١١١- يوصي المجلس الإدارة بأن تكفل على وجه السرعة، داخل كل كيان، مراجعة البيانات التي ستستخدم للأرصدة الافتتاحية المتماشية مع المعايير المحاسبية الدولية والمصادقة على تلك البيانات التماساً للاكتمال والدقة.

#### البيانات المالية التجريبية

١١٢- من الضروري أن تنتج الكيانات بيانات مالية تجريبية بيانات محاسبية حقيقية، ومراجعة من المجلس بصورة غير رسمية، في غضون السنة الأولى من التطبيق إذا أريد للكيانات

أن تختبر جاهزيتها لإنتاج البيانات المالية الكاملة في نهاية السنة. وتخطط معظم الكيانات لإنتاج بيانات مالية تجريبية، باستعمال بيانات محاسبية حقيقية للشهور الستة الأولى على الأقل من عام ٢٠١٢. وعلى سبيل المثال، ستعد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين البيانات المالية في ٣١ أيار/مايو و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ باستخدام بيانات محاسبية حقيقية؛ وقد دُعي المجلس إلى مراجعة تلك البيانات في تموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ويرى المجلس أن هذه الخطط جد متطورة.

١١٣- ويلاحظ المجلس أن البرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسيف، والأونروا، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لديهم جميعاً خطط لإعداد بيانات مالية تجريبية بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وقد رأى المجلس بيانات مالية صورية توفر درجة من الطمأنينة بشأن الشكل الذي ستبدو به الحسابات، ولكن دون بيانات محاسبية. وحيثما أمكن، يشجع المجلس هذه الكيانات على إنتاج بيانات تجريبية لبيانات محاسبية حقيقية إلى أقصى حد ممكن (سواء من حيث الشهور والتغطية على امتداد المنظومة بأسرها).

### نظم التخطيط لموارد المؤسسة

١١٤- يلاحظ المجلس أن البرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد أنشأوا جميعاً نظماً للتخطيط لموارد المؤسسة وافية بالغرض كي تقدم الدعم لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية (رغم أن بعض التعديلات كانت ضرورية).

١١٥- وستواصل الأونروا والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية الاتكال، عند الاعتماد للمرة الأولى، على نظاميهما القائمين. ويتوقع أن تتحول الأونروا في ٢٠١٣ إلى نظام تخطيط موارد المؤسسة القائم لدى برنامج الأغذية العالمي. وكان المجلس قد أوصى سابقاً بأن تعد الأونروا خطط طوارئ إذا ثبت عدم واقعية خططها الموضوعة لاستعمال نظامها الجاري الخاص بتخطيط موارد المؤسسة.

١١٦- ويمر الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية بعملية تنفيذ النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية، الذي هو بديل لنظام استحقاقات المعاشات التقاعدية القديم (بنسب - نظام إدارة الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة) والنظام المالي والمحاسبي (لوصن) ونظام إدارة المحتوى. ومن المقرر استكمال مشروع نظام الإدارة المتكاملة للمعاشات التقاعدية في ٢٠١٤.

## الدروس المستفادة

١١٧- سيكون من المهم حصر الدروس المستفادة من السنة الأولى للتطبيق وتعميم هذه الدروس من أجل التطبيق مستقبلاً؛ وسينظر المجلس في إعداد ورقة بشأن هذا الموضوع. وثمة دروس مبكرة تبدو واضحة فعلاً، لا سيما الحاجة إلى التبكير بالإعداد والأخذ بنهج مرحلي. وقد رأى المجلس نموذجاً صالحاً لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي بدأ التنفيذ المرحلي لبعض عناصر ذلك النظام مبكراً، بفضل السماح بالمراحل في إطار المراحل المسموح بها في نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية، وذلك بالتحويل إلى أساليب المحاسبة القائمة على الاستحقاقات، والتخلي عن الالتزامات غير المصفاة قبل سنتين، وإعداد نموذج حاسوبي لسجل أصول متماش مع المعايير المحاسبية الدولية وإعداد بيانات صورية موافقة لتلك المعايير في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١. وقد ساعدت هذه الخطوات الموظفين على اعتياد العمل بالنظام الجديد.

## جيم - التقدم صوب التطبيق في الكيانات الأخرى الداخلة ضمن اختصاص المجلس

### هيئة الأمم المتحدة للمرأة

١١٨- نظراً لإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة مؤخراً - في ٢٠١١ - لم يكن لديها وقت كاف لوضع إجراءات فعالة لدعم استراتيجياتها الرامية إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في ٢٠١٢. إلا أن هذه الهيئة استعرضت سياسات البرنامج الإنمائي المحاسبية القائمة على تلك المعايير وضبطتها وفقاً لبيئتها التشغيلية. وبينما يظل المجلس قلقاً بشأن التقدم الذي أحرزه ذلك الكيان حتى الآن، يرى أن من الممكن النجاح في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية برصد القضايا المتبقية ومعالجتها بخطط معينة وتصرفات إدارية قوية.

١١٩- ورغم ذلك، يرى المجلس نظراً للظروف الفريدة أن النجاح في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يتعرض لمخاطرة شديدة، لا سيما فيما يتعلق بما يلي ونظراً لأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد أمضت بالفعل ستة أشهر من عمر السنة الأولى للاعتماد:

(أ) في أثناء مرحلة الإعداد والتطبيق لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لم يكن لدى الهيئة فريق مكرس للمعايير المحاسبية الدولية، فلم يكن لديها سوى مدير للمشروع وخبير استشاري استُعين بهما في نهاية ٢٠١٠، ولم تكن لديها لجنة توجيهية مسؤولة عن الإشراف على المشروع؛

(ب) حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، لم تكن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد عالجت أي معاملات على أساس المعايير المحاسبية الدولية، مما أوجد مخاطرة فيما يختص بإنتاج

البيانات المالية المراعية لتلك المعايير تتمثل في اعتمادها على القيود اليومية الرجعية الأثر، وهذه عملية تعرّض الهيئة لزيادة مخاطر الخطأ والإسقاط والبيانات الكاذبة؛

(ج) في وقت مراجعة الحسابات (أيار/مايو ٢٠١٢)، لم تكن سياسات الهيئة المحاسبية المراعية للمعايير المحاسبية الدولية قد حظيت بموافقة الإدارة العليا؛

(د) ما زال من المتعين على الهيئة أن تعد بيانات مالية نموذجية مستندة إلى المعايير السالفة الذكر أو أن تنجز بعض الأرصدة الافتتاحية المتماشية مع المعايير المحاسبية الدولية (رغم أن المجلس يدرك أن ممارسات تنقية البيانات جارية)؛

(هـ) رغم أن التدريب الشامل قد نُفذ في شتى أنحاء الكيان في ٢٠١١، لم يخطط لعام ٢٠١٢ نفس المستوى التدريبي. وقد أُجري التدريب شبكياً، إلا أنه لم يجر تدريب موافق لاحتياجات المتدربين من شأنه أن يساعدهم على إجراء المعاملات وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية؛

(و) لاحظ المجلس في تقريره عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة (A/67/5/Add.13) وجود عدد من المجالات التي تحتاج إلى تحسين يمكن أن يؤثر على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، بما في ذلك عدم وجود عملية إعداد بيانات مالية مناسبة وضعف إدارة الأصول وإدارة الإجازات.

١٢٠- يرى المجلس أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ستحتاج، على سبيل الاستعجال، إلى إعداد خطة لمعالجة المخاطر التي يمكن أن تؤثر على نجاحها في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ولرصد تلك المخاطر رسداً دقيقاً وإدارتها.

١٢١- وأخطرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المجلس بأنها قد أعدت خطة منقحة لتطبيق المعايير السالفة الذكر، وأن هذه الخطة تحدد بالتفصيل الأنشطة والمسارات الزمنية المتصلة بتطبيق تلك المعايير، بما في ذلك إعداد خطة لتحقيق الفوائد من أجل تتبع تحقيق الأهداف. كما عززت الهيئة المذكورة قدرتها في المجالات الوظيفية المتأثرة بالمعايير المحاسبية الدولية، وعززت فريق مشروع المعايير السالفة الذكر وعينت مستشاراً مشاريعياً أقدم معنياً بتلك المعايير.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - المونل

١٢٢- يتصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - المونل اتصالاً وثيقاً بمجدول الأمم المتحدة الزمني

الموضوع للتطبيق (٢٠١٤) واستراتيجياتها. وكل من هذه الكيانات يعمل في تعاون وثيق مع مكتبه التابع للأمم المتحدة المستخدم على أساس الاشتراك في موقع واحد، الذي تعتمد عليه هذه الكيانات للحصول على العديد من الخدمات التنفيذية، بما فيها المحاسبة المالية<sup>(٤)</sup>. ولاحظ المجلس إنشاء أفرقة تطبيق محلية والقيام، بدعم من الفريق المعني بالتطبيق بمقر الأمم المتحدة، بوضع خطط واضحة وتقييمات للمخاطر. كما لاحظ المجلس حدوث تقدم بشأن صقل سياسات الأمم المتحدة المحاسبية المراعية للمعايير المحاسبية الدولية لكي تفي بالاحتياجات المعينة لدى هذه الكيانات.

١٢٣- وساور القلق المجلس لعدم تقديم موارد إضافية إلى الكيانات لوضع المعايير المحاسبية الدولية موضع التطبيق، ولوجود حالة من البلبلة بشأن الطريقة التي يفضلها ستوفر الموارد للأعمال المتعلقة بتلك المعايير. ونظراً لحالة البلبلة هذه، كانت لدى الكيانات شواغل جديدة بشأن جدوى إكمال العمل في الحدود الزمنية اللازمة. كما تأثرت جميعها بالتحول، فيما يختص بتطبيق استراتيجية الأمم المتحدة، من النظام الجديد الخاص بتخطيط موارد المؤسسة إلى النظام المتكامل. وثمة حاجة إلى إعادة النظر في خطط التطبيق المحلية. ورأى المجلس أن نجاح التطبيق في هذه المرحلة يواجه مخاطر متوسطة فيما يختص بالكيانات الثلاثة جميعها.

### مركز التجارة الدولية

١٢٤- ترتبط استراتيجية التطبيق لدى مركز التجارة الدولية، شأنها شأن استراتيجيات التطبيق في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - الموثل، ارتباطاً وثيقاً بالجدول الزمني للتطبيق في الأمم المتحدة (٢٠١٤) واستراتيجية الأمم المتحدة الخاصة بذلك. وبينما أُحرز تقدم في مشروع تطبيق مركز التجارة الدولية للمعايير المحاسبية الدولية، يرى المجلس أن الاستجابات للعديد من المخاطر والقضايا المحددة يعتمد اعتماداً شديداً على تمام أداء نظام تخطيط موارد المؤسسة التابع للأمم المتحدة وإنجاز مهامه في الوقت المحدد وأن من الممكن أن يعالج مركز التجارة الدولية بعض القضايا المحددة بفضل حلول عملية. وبفضل دعم مناسب للمشروع، بات مركز التجارة الدولية في وضع جيد يسمح له بإنجاز البيانات المالية الصورية المراعية للمعايير المحاسبية الدولية قبل ٢٠١٤. كما أن المركز في وضع جيد فيما يختص بمبادرات أخرى، من قبيل مبادرة الميزنة والإدارة القائمتين على النتائج، بما يسمح لها بالحصول على

(٤) مكتب الأمم المتحدة في فيينا يخدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بينما يخدم مكتب الأمم المتحدة في نيروبي برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - الموثل.

فوائد معتبرة من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية، ولكنها لم تخطط رسمياً بعد ما تتوقعه من فوائد تستمد من المشروع.

جامعة الأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

١٢٥- لاحظ المجلس عدم كفاية الاستعداد لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية في جامعة الأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (انظر الجدول ٣)<sup>(٥)</sup>. ولدى هذه الكيانات الثلاثة جميعها موعد مستهدف لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية هو ٢٠١٤. ووقت إعداد هذا التقرير، أخطر فريق الأمم المتحدة المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية المجلس بأن جامعة الأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، التي لها فرع في كل من المحكمتين، هي كيانات على قائمة المشتركين المتابعين للتعليمات المقدمة من فريق التطبيق التابع للأمم المتحدة، بينما لا يوجد في القائمة اسم أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أو اسم أمانة الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وبالتالي فإنهما خارج نطاق الأمانة العامة. ولا تزال العملية بالنسبة للمحكمتين السالفتي الذكر قيد النقاش. ويساور المجلس القلق نظراً لما يلي:

(٥) من غير الواضح متى ستحتاج المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. ووقت إعداد هذا التقرير، أخطر المجلس بأن قراراً سيتخذ في القريب العاجل. وفي الوقت نفسه، واضح أن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية، التي أنشأها مجلس الأمن بقراره ١٩٦٦ (٢٠١٠) لتحل محل المحكمتين، ستنفذ المعايير المحاسبية الدولية في ٢٠١٤.

## الجدول ٣

## موجز التقدم المحرز في ستة كيانات

المعايير الرئيسية	جامعة الأمم المتحدة	معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث	أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بشأن تغير المناخ	أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	الحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية المتبقية	الحكمة الدولية لرواندا والآلية المتبقية
تقييم المجلس لإنجاز تطبيق المعايير المحاسبية الدولية	مخاطر شديدة	مخاطر متوسطة	مخاطر شديدة	مخاطر شديدة	مخاطر متوسطة	مخاطر متوسطة
١ - إنشاء لجنة توجيهية	لا	لا	لا؛ بانتظار تعيين مدير مشروع معي بالمعايير المحاسبية الدولية	لا؛ بانتظار تعيين مدير مشروع معي بالمعايير المحاسبية الدولية	فريق الدعم المعني بالمعايير المحاسبية الدولية يقوم بعمل اللجنة التوجيهية	فريق الدعم المعني بالمعايير المحاسبية الدولية يقوم بعمل اللجنة التوجيهية
٢ - إعداد خطة عمل تفصيلية	لا؛ ولكن المعهد يتبع التعليمات الصادرة من المقر	لا؛ ولكن المعهد يتبع التعليمات الصادرة من المقر	جزئياً؛ ولكن ليست على الدرب الصحيح	لا؛ بانتظار تعيين مدير مشروع معي بالمعايير المحاسبية الدولية	نعم	نعم
٣ - ثمة فريق معني بالتطبيق يؤدي مهامه ولديه موظفوه	لا؛ ولكنه يتبع التعليمات الصادرة من المقر	لا؛ ولكنه يتبع التعليمات الصادرة من المقر	لا؛ الفريق الأساسي موجود ولكن مدير مشروع المعايير المحاسبية الدولية ما تزال شاغرة	لا؛ بانتظار تعيين مدير مشروع المعايير المحاسبية الدولية	نعم	نعم
٤ - أنشئت ميزانية لمشروع المعايير المحاسبية الدولية	لا	لا	جزئياً؛ أنشئت في ٢٠١٠ ولكن دون رصد مخصص فعلي	لا	لا؛ ولكن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تفكر في التماس موارد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية	لا؛ ولكن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تفكر في التماس موارد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية
٥ - السياسات المحاسبية معدة	تتبع سياسات المقر المتعلقة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ولكن لم يحدث تعديل لمراعاة الفوارق المحلية	تتبع سياسات المقر المتعلقة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ولكن لم يحدث تعديل لمراعاة الفوارق المحلية	لا	لا؛ بانتظار تعيين مدير مشروع المعايير المحاسبية الدولية	تتبع سياسات المقر المتعلقة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية؛ وحديث بعض التعديل لمراعاة الفوارق المحلية	تتبع سياسات المقر المتعلقة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية؛ وحديث بعض التعديل لمراعاة الفوارق المحلية
٦ - إعداد نظام تخطيط موارد المؤسسة	لا؛ ويعتمد على الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي لإعداد نظام أطلس	لا؛ ويعتمد على الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي لإعداد نظام أطلس	ليست جاهزة، وتعتمد على النظام المتكامل الكائن بمكتب الأمم المتحدة في جنيف	ليست جاهزة، وتعتمد على النظام المتكامل الكائن بمكتب الأمم المتحدة في جنيف	تتبع تعليمات المقر	تتبع تعليمات المقر

المعايير الرئيسية	جامعة الأمم المتحدة	معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث	أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ	أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية المتبقية	المحكمة الجنائية الدولية والآلية المتبقية
٧ - خطط جمع البيانات وتنقيتها المقر وترحيلها معدة، والسير على الدرب الصحيح	لا؛ تتبع تعليمات في تقدم وجرارية	لا	لا؛ وبانتظار تعيين مدير لمشروع المعايير المحاسبية الدولية	في تقدم وجرارية	في تقدم وجرارية	

(أ) لم تنشئ الكيانات إدارة مشاريع سليمة، من قبيل اللجان التوجيهية الرفيعة المستوى. وادعت المحكمتان والآلية المتبقية أن ما لديها جميعاً من أفرقة لدعم المعايير المحاسبية الدولية تقوم أيضاً بدور اللجنة التوجيهية؛

(ب) لم تنشئ جامعة الأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أفرقة تطبيق للمعايير المحاسبية الدولية أو تضع خطة عمل. وفيما يختص بجامعة الأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، فإنهما على الرغم من كونهما جزءاً من عملية الأمانة العامة للأمم المتحدة الرامية إلى تطبيق المعايير السالفة الذكر يبدو وكأنهما تنتظران تعليمات من المقر بدلاً من القيام على نحو استباقي بتحديد الأعمال اللازمة لتطبيق المعايير. وفيما يختص بأمانة اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، أخطر فريق الأمم المتحدة المعني بتطبيق المعايير المجلس بأنه نظراً لكونهما هيئتين تعاهديتين ولأنهما بالتالي خارج نطاق مشاريع تطبيق المعايير بالأمانة العامة لن تكونا موضوعاً للتتبع من قبل الأمم المتحدة. إلا أن المجلس أبلغ بأن الأمانة العامة لا تزال راغبة في مساعدتهما حسب الحاجة؛

(ج) كان هناك بصفة عامة انعدام للميزانيات الواضحة الكافية لتطبيق المعايير السالفة الذكر؛

(د) كانت جامعة الأمم المتحدة وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في حالة اعتماد شديد على الكيانات الأخرى لدعم عملية إنشاء نظام واف بالغرض لتخطيط موارد المؤسسة؛

(هـ) ثمة عمل محدود يتحقق بخصوص المهام ذات الشأن المتمثلة في جمع البيانات وتنقيتها وترحيلها.

١٢٦- ويرى المجلس أن الكيانات جميعها بحاجة إلى تولي زمام مشاريعها المتعلقة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وبدء إنشاء الترتيبات اللازمة للتطبيق. أما الكيانات التي تتلقى تعليمات من فريق الأمم المتحدة المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية فإنها بحاجة إلى القيام على نحو أكثر استباقية بتحديد ما ينبغي عليها عمله. وفيما يختص بالكيانات غير المشاركة، فإن عليها القيام بمزيد من الأعمال التحضيرية لتطبيق تلك المعايير. وسيتابع المجلس في مراجعته المقبلة التقدم المحرز في تلك الكيانات.

## سادسا - شكر وتقدير

١٢٧- يود المجلس أن يعرب عن تقديره لما لقاها موظفوه من تعاون ومساعدة من جانب إدارة الكيانات المعنية وموظفيها.

(توقيع) ليو جياي

المراجع العام لحسابات الصين  
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

(توقيع) أمياس مورس

المراقب المالي والمراجع العام لحسابات  
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية  
(كبير مراجعي الحسابات)

(توقيع) ترينيس نومبيي

المراجع العام لحسابات جمهورية جنوب أفريقيا

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

## التواريخ المستهدفة لتطبيق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

السنة	عدد المنظمات	المنظمات
٢٠١٤	٤	الأمم المتحدة (بما في ذلك عمليات حفظ السلام)* <sup>(١)</sup> المنظمة العالمية للسياحة جامعة الأمم المتحدة* منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
٢٠١٢	١٠	منظمة العمل الدولية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي* صندوق الأمم المتحدة للسكان* مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين* اليونيسيف* مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع* الأونروا* الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة* <sup>(٢)</sup> منظمة الصحة العالمية هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)* <sup>(٣)</sup>
٢٠١١	٢	الوكالة الدولية للطاقة الذرية الاتحاد البريدي العالمي
٢٠١٠	٨	منظمة الطيران المدني الدولية المنظمة البحرية الدولية الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية منظمة الصحة للبلدان الأمريكية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المنظمة العالمية للملكية الفكرية منظمة الأرصاد الجوية العالمية
٢٠٠٨	١	برنامج الغذاء العالمي

## حواشي المرفق الأول

ملحوظة: لم تبلغ أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الجمعية العامة، ولكنهما ستعتمدان المعايير المحاسبية الدولية في ٢٠١٤.

- (١) قام مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بالمراجعة.
- (٢) يرتبط تطبيق المعايير المذكورة أعلاه من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومركز التجارة الدولية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بجدول الأمم المتحدة الزمني واستراتيجياتها المتعلقة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.
- (٣) يعتزم الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية، مؤقتاً، أن يحرك موعد تطبيقه للمعايير المحاسبية الدولية بحيث يتطابق مع تطبيق الأمم المتحدة لتلك المعايير.
- (٤) تعتمد هيئة الأمم المتحدة للمرأة المعايير المحاسبية الدولية حسب الجدول الزمني للبرنامج الإنمائي. وهذه هي السنة الأولى من عمر الهيئة.

## تحليل حالة تنفيذ توصيات المجلس الواردة في تقريره المرحلي الأول بشأن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

رقم الفقرة	لم تقبلها الأمم المتحدة	منفذة جزئياً	لم تنفذ	تجاوزتها الأحداث	موجز التوصية في الوثيقة (A/66/151)
١٥		X			يوصي المجلس الأمم المتحدة وعملياتها لحفظ السلام وبرامجها وصناديقها بما يلي: (أ) أن تحدد بشكل واضح الأهداف المرجوة من مشروع المعايير المحاسبية الدولية وربطها بالفوائد التي ستعود بها على الأمم المتحدة؛ (ب) أن تطلب إلى المجالات التشغيلية أن تحذو حذوها فيما يتعلق بمخططاتها الخاصة للتنفيذ؛ (ج) أن تضع منهجية لتتبع الفوائد المرجوة من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية (د) أن تبلغ، بشكل منتظم، عن التقدم المحرز نحو تحقيق الفوائد كلاً من الإدارة العليا واللجنة الإدارية واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والجمعية العامة، حسب الاقتضاء فيما يخص الكيان المعني
٢١		X			يوصي المجلس اللجنة الإدارية في الأمم المتحدة والإدارة العليا في الصناديق والبرامج بأن تضع خطة لتحقيق الفوائد من المعايير المحاسبية الدولية وبرنامجاً على نطاق المنظمة لإدارة التغيير خاصاً بهذه المعايير، في الأماكن التي لا توجد فيها هذه الخطة أو هذا البرنامج، بما في ذلك وضع خطة شاملة في مجال الاتصالات لتحديد التغييرات والفوائد التي ستجلبها هذه المعايير، وكيف يجب على الإدارة العليا في كل إدارة ومكتب أن تتولى زمامها وأن تقود عملية تحقيق الفوائد المرجوة منها
٢٢		X			يوصي المجلس بأن يكمل جميع كبار المديرين داخل الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بالحد الأدنى، التدريب التعريفي بتلك المعايير الذي يؤكد على فوائد المحاسبة على أساس الاستحقاق، وكيف يمكن أن يؤدي إلى تحسين عملية صنع القرار وأداء الأعمال
٢٧		X			يوصي المجلس بأن تحدد فرقة العمل في كل حالة الأسباب الكامنة وراء أي اختلافات في معالجات السياسات المحاسبية بهدف تحقيق قدر أكبر من الاتساق، وذلك إدراكاً منه للحاجة إلى أن يطبق كل كيان السياسات المحاسبية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية لتناسب الظروف والأنشطة الخاصة بالكيان
٣٨		X			يوصي المجلس بأن تجري الإدارة دراسة كاملة لجميع أوجه الترابط الممكنة والمخاطر والتكاليف والفوائد المحتملة المترتبة على التطبيق التدريجي لأوموجا والمعايير المحاسبية الدولية
٣٩		X			يوصي المجلس بأن تنجز الإدارة خططاً للطوارئ وأن توافق عليها، في حال تبين أن التطبيق التدريجي لأوموجا مستحيل أو في حالة إخفاقه
٤٤		X			يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بإعداد خطة عملية تفصيلية كاملة للتطبيق في الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام في أقرب وقت ممكن بعد اتخاذ قرار بشأن استراتيجية التنفيذ المتعلقة بأوموجا

رقم الفقرة	لم تقلبها الأهم المتحدة	منفذة بالكامل	منفذة جزئياً	تجاوزتها الأحداث	موجز التوصية في الوثيقة (A/66/151)
٤٥			X		يوصي المجلس بما يلي بخصوص خطة التطبيق التي أعدها الإدارة: (أ) أن تعزز من خلال خطط داعمة لها على المستوى التنفيذي لتوفير تركيز شديد للجهود التي تبذلها الإدارات، والمكاتب الموجودة خارج المقر، والبعثات؛ (ب) أن تحدد كيف ومتى سيتم جمع البيانات المحاسبية المعدة على أساس الاستحقاق المتعلقة بالمتلكات غير المستهلكة، وعقود الإيجار، والالتزامات القانونية، والضمانات، والمخزونات المستهلكة، والعقود، والموظفين المعيّنين محلياً، وتنقية تلك البيانات وتحويلها إلى أوموجا وإتاحتها للمراجعة؛ (ج) أن تشمل خططها واضحة لوضع أطر مرجعية للبيانات المالية للأمم المتحدة في مقابل مجموعة ممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية، وذلك من أجل وضع الإجراءات الضرورية والتنقيحات اللازمة للوفاء بالجدول الزمني للتطبيق، وإعداد مجموعة من الحسابات من أجل "العملية التجريبية" تضم بيانات محاسبية حقيقية ليقوم المجلس باستعراضها؛ (د) أن تشمل خططها واضحة لإنشاء الأرصدة الافتتاحية وإعداد كشوف الميزانية التي ينبغي تبادلها مع المجلس في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن تراعي الخطة عناصر المخاطرة مع التركيز على إعداد الأرصدة الافتتاحية أولاً من جانب المكاتب التي لديها معظم المواد، وإتاحة الوقت الكافي للمجلس لإجراء مراجعة كشوف الأرصدة الافتتاحية في أقرب وقت ممكن عملياً، وفي موعد لا يتجاوز، بأي حال من الأحوال، ثلاثة أشهر قبل نهاية السنة الأولى لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية الفعلية
٥٢			X		يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بتقييم جدوى الجمع بين أنشطة تغيير إدارة الأعمال في أوموجا وفي مشروع المعايير المحاسبية الدولية
٥٣				X	يوصي المجلس بأن تدمج الإدارة الفريق العامل المشترك الجديد والمهم في هيكل الحوكمة الرسمية الخاصة بها وبأن تحدد اختصاصات واضحة تبين الكيفية التي تتم بها الموافقة على قراراته وإنفاذ تلك القرارات
٥٥		X			يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بإنشاء فريق معني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية استناداً إلى إعادة لتقييم المهارات والموارد والخبرة اللازمة في ضوء خطة التطبيق المنقحة، وحجم المهام، والتحديات التي تعترض إدارة التغيير
٥٧		X			يوصي المجلس بأن تراعي الإدارة، لدى وضع خطة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، الوقت الكافي والموارد الكافية للتشاور مع المجلس بمستوى مناسب قبل الموافقة على تحديد أي مخاطر محتملة أو مشاكل ناجمة عن اعتمادها
٦٢			X		يوصي المجلس بأن تعيد الإدارة تقييم الميزانية المخصصة لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية، وذلك في إطار قيامها بوضع إستراتيجية التطبيق الجديدة، كسي تكفل أن تكون الميزانية المتاحة مكافئة للخطط المحدثة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وأن تتاح موارد كافية من أجل دعم الاستراتيجية الجديدة في الوفاء بالجدول الزمني لاعتماد أول بيان مالي وما بعده

رقم الفقرة	لم تقبلها الأمم المتحدة	منفذة جزئياً	منفذة بأكملها	تجاوزتها الأحداث	موجز التوصية في الوثيقة (A/66/151)
٦٤		X			وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن يضع الفريق العامل المشترك المعني بالمعايير المحاسبية الدولية/أوموجا، على وجه الاستعجال، إطاراً للمخاطر من أجل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، بحيث يحدد المخاطر الرئيسية المتصلة بالتطبيق، ويحدد كيفية التخفيف من حدة هذه المخاطر (بما في ذلك وضع ميزانية للطوارئ حسب الاقتضاء)، وتحديد من يتولى أمور إدارتها وسبل المساءلة عنها
٧١		X			يوصي المجلس جميع الكيانات التي لم تفعل ما يلي: (أ) تنفيذ ضوابط كافية لرصد المشاريع؛ (ب) تعزيز خططها كي تشمل التفاصيل بشأن إعداد بيانات مالية نموذجية وأرصدة افتتاحية تتعلق بـ "العملية التجريبية"؛ (ج) وضع أولوية للأنشطة المطلوبة وقت البدء الفعلي للنظام أو قبل ذلك، في مقابل الأنشطة التي يمكن أداؤها بعد هذا الوقت (لا سيما بالنسبة للكيانات المتأخرة عن جدولها الزمني)، أن تقوم بذلك
٧٤		X			يوصي المجلس جميع الكيانات التي لم تفعل ما يلي: (أ) وضع أطر مرجعية لبياناتها المالية في مقابل مجموعة ممثلة للمعايير المحاسبية الدولية كي تحدد الإجراءات اللازمة والتنقيحات المطلوبة للوفاء بالجدول الزمني للتطبيق؛ (ب) إعداد بيانات مالية نموذجية ووضع خطط واضحة لإعداد مجموعة من الحسابات من أجل "العملية التجريبية" تضم بيانات محاسبية حقيقية، مع تخصيص وقت كاف كي يستعرضه المجلس، أن تقوم بذلك
٧٧	X				يوصي المجلس بأن يبقى كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وصندوق الأمم المتحدة للسكان قيد الاستعراض الكيفية التي صممت بها أنشطة مكتب نظم وتكنولوجيا المعلومات لدى البرنامج الإنمائي من أجل الوفاء بالإطار الزمني لتعديلات نظام تخطيط موارد المؤسسة حسب متطلبات كل منها
٧٨		X			يوصي المجلس بأن تبقى الأونروا قيد الاستعراض الدقيق مخاطر نظامها الجاري لتخطيط موارد المؤسسة لأنه غير قادر على الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية، وأن تضع خططاً للطوارئ حسب الاقتضاء
٨٠		X			يوصي المجلس كافة الكيانات التي لم تضع بالفعل خططاً واضحة لجمع البيانات وتنقيتها وترحيلها من أجل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية أن تقوم بذلك، وأن تبدأ هذا الإجراء على وجه الاستعجال
٨٣		X			يوصي المجلس جميع الكيانات التي لم تضع بعد استراتيجيات ملائمة لتقليل مخاطر ازدحام الخطة في الفترة التي تسبق الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ أن تفعل ذلك
٨٦		X			يوصي المجلس جميع الكيانات التي لم تفعل ما يلي: (أ) إنشاء أفرقة خبراء لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وتزويدها بالموارد الكافية؛ (ب) استعراض مدى كفاية ميزانيتها مقارنة بأحدث خططها لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وتوفير الموارد الملائمة تبعاً لذلك، أن تفعل ذلك

رقم الفقرة	لم تقبلها الأمم المتحدة	منفذة جزئياً	منفذة لم تنفذ	تجاوزتها الأحداث	موجز التوصية في الوثيقة (A/66/151)
٨٨		X			يوصي المجلس بأن تضع جميع الكيانات خطة لتحقيق فوائد المعايير المحاسبية الدولية، وبرنامجاً على نطاق المنظمة لإدارة التغيير من أجل المعايير المحاسبية الدولية، بما في ذلك خطة شاملة للاتصالات لتحديد التغييرات والفوائد التي ستجلبها المعايير المحاسبية الدولية، والکیفیهة التي يجب وفقاً لها على الإدارة العليا لجميع الإدارات والمكاتب تولي زمام إنجاز الفوائد المرجوة وقيادة ذلك الإنجاز
٩١		X			يوصي المجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية، ككل، بما يلي: (أ) وضع الصيغة النهائية لاستراتيجيته لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية مع مراعاة قرار مجلس صندوق المعاشات التقاعدية؛ (ب) وضع خطط لتقليل من المخاطر بغية التصدي للمخاطر المحددة
	-	١٩	-	١	المجموع
	-	٨٣	-	٤	الحصة كنسبة مئوية من المجموع

## المرفق الثالث

## التقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام التابعة لها

معايير المحاسبية الدولية	المعيار الرئيسي لمشروع	الموعد المستهدف	الحالة (بيانات قدمتها الإدارة)	تحديث للحالة في	تعليقات المجلس
<b>المرحلة الأولى</b>					
١ -	إنشاء اللجنة التوجيهية	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧	تحقق؛ وما زال هناك شاغران	ملء الشاغرين	موافق
٢ -	توفير موظفين لفريق المشروع	حزيران/يونيه ٢٠١١	تحقق		موافق
٣ -	توثيق تحليل الثغرات	كانون الثاني/يناير ٢٠١١	تحقق		موافق
٤ -	إعداد/استخدام خطة الاتصالات وخطة التدريب	تموز/يوليه ٢٠١١	استكملت جزئياً؛ ووزع التدريب القائم على استخدام الحاسوب نحو ٤٥٠٠ شهادة إلكترونية؛ وأعيدت صياغة خطة الاتصالات وخطط التدريب بقيادة المديرين؛ وإنشاء غرفة الأمم المتحدة الإلكترونية للمعايير المحاسبية الدولية	استكملت الخطط؛ وتقدم الاستخدام حسب المخطط له؛ وصدر نحو ٢٣٠٠٠ شهادة إلكترونية بعد إتمام التدريب بالاستناد إلى الحاسوب؛ ونفذ برنامج تدريب المديرين؛ وتجري دورات تدريبية بقيادة المديرين	
			نفذت دورتان تدريبيتان في تموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١	استخدم موقع الإنترنت المرمم المخصص للمعايير المحاسبية الدولية لتقديم معلومات لجميع الموظفين بشأن تلك المعايير؛ ودشن موقع تعاوني جديد معني بتلك المعايير يستهدف تيسير تقاسم المحتوى وتعميم المعارف لأفرقه تطبيق المعايير المذكورة	درس المجلس خطة التدريب ووافق على تعليقات الإدارة في هذا الصدد
٥ -	استكمال إطار السياسات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية	أيلول/سبتمبر ٢٠١١	استكملت النسخة الأولى من إطار السياسات؛ وستصدر قريباً النسخة الثانية من تلك السياسة	استكملت النسخة الثانية؛ واستندت النسخة النهائية إلى موالاة المناقشات مع المجلس، وقدم مشروع كامل منقح إلى المجلس التماساً للتعليق	وافق المجلس إلى حد بعيد على إطار السياسة المحاسبية وتلقى النسخة النهائية للاستعراض في مطلع تموز/يوليه ٢٠١٢

معايير المحاسبة الدولية	الموعد المستهدف	الحالة (بيانات قدمتها الإدارة)	تحديث للحالة في	تعليقات المجلس
<b>مرحلة التطبيق</b>				
٦ - أعدت خطة طوارئ لمعالجة تأخر تطبيق أو موحا لمدة سنتين	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١	تحققت	١١ أيار/مايو ٢٠١٢	هنا يقوم المجلس بالإبلاغ استعين بخطط الطوارئ؛ وتحددت تدابير انتقالية؛ والتطبيق جار
٧ - استكمال شكل البيانات المالية	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١	العمل جار؛ وقد أعد مشروع شكل البيانات المالية في ٢٠١٠؛ وسيجري تحديثه استناداً إلى إطار السياسات المحاسبية الجاز	تحقق	علم، وسيستعرض المجلس تكراراً جديداً للبيانات المالية في ٢٠١٢
٨ - إعداد واستعمال خطة تطبيق تفصيلية	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١	العمل جار		تحقق؛ أعد فريق إدارة الدعم الميداني المعني بالمعايير المحاسبية الدولية خطة عمل بشأن تلك المعايير؛ وأعدت سجلات مهام للبعثات
٩ - استعراض مجلس مراجعي الحسابات للسياسات	آذار/مارس ٢٠١٢	العمل جار		استُكمل؛ وسيصدق المجلس على نسخة محدثة تضم مناقشات أجريت معه
١٠ - تحديث وإجازة النظام المالي والقواعد المالية	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	لم يبدأ ذلك بعد		صيغت التنقيحات؛ ويجري استعراضها من قبل أصحاب المصلحة؛ ويتوقع أن تكون جاهزة في الوقت المناسب لعرضها على الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين

معايير المحاسبة الدولية	المعيار الرئيسي لمشروع	الموعد المستهدف	الحالة (بيانات قدمتها الإدارة)	تحديث للحالة في ١١ أيار/مايو ٢٠١٢	تعليقات المجلس
١١ -	تحديث الإجراءات، آذار/مارس ٢٠١٤	لم يبدأ	لم يبدأ	لم يبدأ	أبرز المجلس الحاجة إلى الإسراع بإعداد توجيهه التطبيقات (الإجراءات، والتعليمات المالية) وتطبيق ذلك تدريجياً لخدمة المستعملين في ٢٠١٢، قبل حلول سنة التطبيق الأولى بوقت كاف
١٢ -	الإدراج السنوي التدريجي لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية	في كل دورة مالية مقبلة	جار	جار	علم
١٣ -	إعداد الدليل المحاسبي	آذار/مارس ٢٠١٣	لم يبدأ	لم يبدأ	المجلس يبرز الحاجة إلى إعداد هذا في ٢٠١٢ لا في ٢٠١٣
<b>المرحلة النهائية</b>					
١٤ -	إعداد الأرصدة الافتتاحية لعمليات حفظ السلام	حزيران/يونيه ٢٠١٣	لم يبدأ	لم يبدأ	سيستمر المجلس في رصد وبحث الأدلة المتعلقة بإعداد الأرصدة الافتتاحية في ٢٠١٢ و ٢٠١٣. هناك خطوات تمهيدية للمساعدة على ضمان حدوث تقدم كاف؛ إلا أن المجلس يعتبر الفصل الثاني من ٢٠١٣ موعداً متأخراً للغاية وأن من المتعين على الإدارة أن تسعى إلى تحقيق ذلك في موعد أقرب
١٥ -	إعداد بيانات تجريبية متماشية مع المعايير المحاسبية الدولية لأجل عمليات حفظ السلام	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣	لم يبدأ	لم يبدأ	من المتعين تحقيقه فيما بين تموز/يوليه و كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛ إلا أن العمل جارٍ في إعداد محاكاة للنظم القائمة
١٦ -	إصدار بيانات متماشية مع المعايير المحاسبية الدولية، بنجاح	أيلول/سبتمبر ٢٠١٤	لم يبدأ	لم يبدأ	رهنأً بمراجعة يجريها المجلس

المصدر: فريق الأمم المتحدة المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

## المرفق الرابع

### السياسات المحاسبية الرئيسية المتماشية مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الموضوعة للأمم المتحدة التي اقتضت حسمها مع المجلس

الغرض من هذا المرفق إلقاء الضوء على المجالات التي تركزت حولها المناقشات الرئيسية التي جرت بين المجلس والإدارة بشأن السياسات المحاسبية.

#### التوحيد

التوحيد هو ضم المعلومات المالية المستمدة من جميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها في المجلد الأول من التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة، حيث تعتبر الصناديق والبرامج خاضعة لرقابة الأمانة العامة. ولن يحدث توحيد في ٢٠١٤ عند الاعتماد للمرة الأولى، وذلك عدا ما يوجد حالياً في المجلدين الأول والثاني. وسيكفل إطار السياسة المتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية ما يلزم للتقييم الجاري للتوحيد، وذلك بتطبيق اختبار "الرقابة" على صلات الكيانات بالأمم المتحدة.

#### المخزونات

ما برح الكثير من النقاش بين المجلس والأمم المتحدة يتركز حول أحجام كثيرة وقيم كثيرة من المخزون فيما يتعلق باحتياطات الوقود الاستراتيجية المستخدمة في بعثات حفظ السلام. ومن الممكن أن تدعو الحاجة إلى إدراج احتياطات العمليات بصفة مخزونات لأسباب تتعلق بالأهمية النسبية. وسيستعرض المجلس منهجية تحديد قيم المخزونات متى وضعت هذه المنهجية.

#### استعمال الأماكن الممنوحة وترتيبات الاستئجار

اقترح المجلس على الدوام دراسة كل اتفاق على حدة لتقييم امتداد الاتفاق وطبيعته. ومن حيث المبدأ ظلت الأمم المتحدة توافق على الاستفادة من الحقوق الممنوحة لاستخدام الأماكن في الأجل الطويل. كما وافق المجلس والفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على مواصلة تقييم سجل الفريق وتحليل جميع الممتلكات المستأجرة والممتلكات المملوكة لتقييم المعالجة المحاسبية لكل من النوعين، بما في ذلك كيفية معالجة المنح المرتبط - إما في صورة الدخل في السنة أو في صورة أصل مرجأ. وعرض المجلس الرأي القائل بأن الأصول

التي تستخدمها الأمم المتحدة بموجب اتفاق شفوي فحسب أو اتفاق غير موقَّع لا ينبغي إدراجها كأصول وأن من المتعين تقييمها بحرص باعتبارها التزامات.

### الحاسبة فيما يختص بالمتلكات والمنشآت والمعدات

ستجري الأمم المتحدة استعراضات لأوجه القصور في الأصول وأعمارها الاقتصادية الجديدة. وعلاوة على ذلك، وافقت الأمم المتحدة على تحديث مصطلحات تطبيق الاهتلاك لضمان القيد في الخصومات عند انتقال ملكية الأصل إلى الأمم المتحدة لا عند نقل الأصل، ومثال ذلك النقل من مركز توزيع استراتيجي من قبيل مركز الأمم المتحدة للوجستيات الكائن في برنيزي، بإيطاليا، لأن الأصول في الواقع يبدأ اهتلاكها حال تسليمها إلى الأمم المتحدة.

وإحدى الفوائد الرئيسية للمعايير المحاسبية الدولية تتمثل في تحسن صنع القرار التنفيذي فيما يختص باستبدال الأصول وشرائها لضمان الإقلال إلى أدنى حد من الوقت الفاصل بين الاقتناء والاستعمال، وبذلك تقل إلى أدنى حد تكاليف التخزين وصيانة الأصول والتلف. وتواصل الأمم المتحدة والمجلس مناقشة كيفية الاستفادة من فئات أصول متخصصة معينة تقل عتبة رأسمالها عن ٢٠.٠٠٠ دولار بحيث يمكن تحقيق الفوائد التي تستمد من نشر تكاليف هذه الأصول على مدى أعمارها الاقتصادية الجديدة. وقد استقر في ذهن المجلس أن الجدوى الوظيفية في إطار نظام تخطيط موارد المؤسسة (أوموجا) لم تكن ملائمة لتجميع الأصول.

### الإبلاغ القطاعي

الإبلاغ القطاعي هو الإبلاغ عن دخل الأمانة العامة وإنفاقها وأصولها والتزاماتها فيما يختص بكل دعامة من دعامات النشاط، مما يسمح للدول الأعضاء بأن تقيّم أداء كل مجال متميز من مجالات النشاط المضطلع به من قبيل الأمم المتحدة. وقد وافق الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على إصدار تقارير قطاعية على أساس الدعامة (النشاط) لا على أساس الرصيد. وفي هذا النوع من الإبلاغ يجري الإبلاغ في المرحلة الأولية عن الإيرادات والمصروفات المتصلة بالموضوع مع انتقال تدريجي إلى تقدم الإبلاغ عن الأصول والالتزامات. وبينما جرى الاتفاق على المبدأ، يلزم أن تقر الأمم المتحدة وتؤكد أن التغيير في استراتيجية استعمال النظام المتكامل للاعتماد في المرة الأولى ستسمح رغم كل شيء باستخراج معلومات قابلة للمراجعة لأجل الإبلاغ القطاعي لأن من غير المعروف بعد ما إذا كان ذلك النظام قادراً على إنتاج هذه المعلومات.

## عرض المعلومات المتعلقة بالميزانية

تقتضي المعايير المحاسبية الدولية مقارنة الميزانيات بالمبالغ الفعلية الناشئة عن تنفيذ الميزانية في البيانات المالية للكيانات. وهذا يمكن الدول الأعضاء من تقييم أداء كل كيان مقابل الجواز من خططه الرامية إلى أداء اختصاصاته. وستدرج الأمم المتحدة المعلومات المتعلقة بالميزانية العادية لأجل الجدول الأول ولأجل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - المؤئل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وسيكفل إطار السياسة المتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية ما يلزم للتقييم الجاري وإعداد تقارير الميزانية لزيادة التغطية تمثيلاً مع توقعات الشفافية والمساءلة الطويلة الأجل المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية، لا سيما فيما يتصل بالأنشطة الممولة من التبرعات.

## محاسبة النقدية والاستثمارات

قيّم المجلس بدقة الأدلة المقدمة من الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشأن معالجة الترتيب الخاص لصندوق النقدية المشترك كمكافئ نقدي. ويرى المجلس أن نسبة معتبرة من صندوق النقدية المشترك موجودة في صورة استثمارات طويلة الأجل تُستحق عوائدها في أكثر من سنة. وبينما يتقبل المجلس الرأي القائل بأن لكل مشترك في ذلك الصندوق أن يستخدم فوراً أمواله الموجودة داخل الصندوق فإن الاستثمارات محفوظة في صكوك سائلة ومأمونة نسبياً وهناك تاريخ من تحويلات النقدية بين الصندوق المشترك والمشاركين. ولذلك، يتمثل جوهر ذلك الصندوق في أن غالبية صندوق النقدية المشترك يحتفظ بها في أي وقت على هيئة استثمارات مقرر استحقاق عوائدها بعد أكثر من سنة. وقد وافق الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على أن يجري، لذلك، الإبلاغ عن صناديق النقدية المشتركة باعتبارها نقدية واستثمارات قصيرة الأجل واستثمارات طويلة الأجل.

## الأصول غير المادية

يرى المجلس أن التكاليف المتكبدة حتى الآن في إعداد أوموجا كبيرة وجوهرية. وعلى هذا الأساس، وافق الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على الاستفادة من تكاليف أوموجا في الأرصدة الافتتاحية للأصول غير المادية. وهذا سيسند إلى عملية جديدة تحصر التكاليف المتكبدة اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ ويستفيد بأثر رجعي من تكاليف الموظفين والبرامجيات والمعدات الحاسوبية.

## المرفق الخامس

## المسقط من الإنفاق لأجل اعتماد المعايير المحاسبية الدولية في الأمم المتحدة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

نققات ٢٠٠٦- ٢٠١٢ <sup>(أ)</sup>	رصيد ٢٠١٢- ٢٠١٣	تقديرات ٢٠١٤- ٢٠١٥ <sup>(ب)</sup>	مجموع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
(١) الميزانية العادية			
الباب ٢٩ باء، مكتب تخطيط البرامج والميزانية والشؤون المالية			
٢ ٩٣٧,٠	١ ٠٠٧,٨	١ ١٣٩,٨	٥ ٠٨٤,٧
الوظائف			
٤٩٨,٤	٢٦٢,٢	٤٣٣,٨	١ ١٩٤,٤
المساعدة المؤقتة العامة			
٢٧٢,٩	-	-	٢٧٢,٩
الخبراء الاستشاريون			
٢٣٠,٠	٨٩,٦	٥٦,٦	٣٧٦,١
سفر الموظفين			
٣٨,٢	١١٧,٢	١١٨,١	٢٧٣,٤
الخدمات التعاقدية			
٧٨,٧	٣٣,٦	٣٣,٦	١٤٥,٩
نققات أخرى			
٤ ٠٥٥,٢	١ ٥١٠,٤	١ ٧٨١,٩	٧ ٣٤٧,٤
المجموع الفرعي			
الباب ٣٢، الأنشطة المشتركة			
١ ١٥٩,٣	٥٣٤,٧	٥٣٤,٧	٢ ٢٢٨,٧
التمويل والمنح والتبرعات			
٥ ٢١٤,٥	٢ ٠٤٥,١	٢ ٣١٦,٦	٩ ٥٧٦,١
المجموع، الميزانية العادية			
(٢) حساب دعم عمليات حفظ السلام			
١ ٥٨٦,٣	١ ٢٠٤,٨	٧٤٠,٣	٣ ٥٣١,٤
المساعدة المؤقتة العامة			
٤٠٦,٤	٥ ٤٦٥,٠	٣ ٥١٩,٢	٩ ٣٩٠,٦
الخبراء الاستشاريون			
٢٩,٧	٣٢٨,١	٥٦,٦	٤١٤,٣
السفر			
-	٥٤,٠	٣٣,٦	٨٧,٦
نققات أخرى			
٢ ٠٢٢,٥	٧ ٠٥١,٨	٤ ٣٤٩,٧	١٣ ٤٢٣,٩
المجموع، حساب دعم عمليات حفظ السلام			
٧ ٢٣٧,٠	٩ ٠٩٦,٨	٦ ٦٦٦,٢	٢٣ ٠٠٠,٠
المجموع الكلي (١) و (٢)			

ملاحظة: تُعتمد الميزانية على نحو مستقل لكل دورة مالية في إطار الميزانية العادية وحساب الدعم لعمليات حفظ السلام.

(أ) هذه الأرقام عبارة عن تقديرات رفيعة المستوى.

(ب) يشمل رصيد ٢٠١٢-٢٠١٣ لحساب الدعم اعتماداً تناسبياً للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (مُسَوَّى على أساس نققات كيانون الثاني/يناير - آذار/مارس) وتقديرات للشهور المتبقية من ٢٠١٢ ولسنة ٢٠١٣ (١٨ شهراً).